



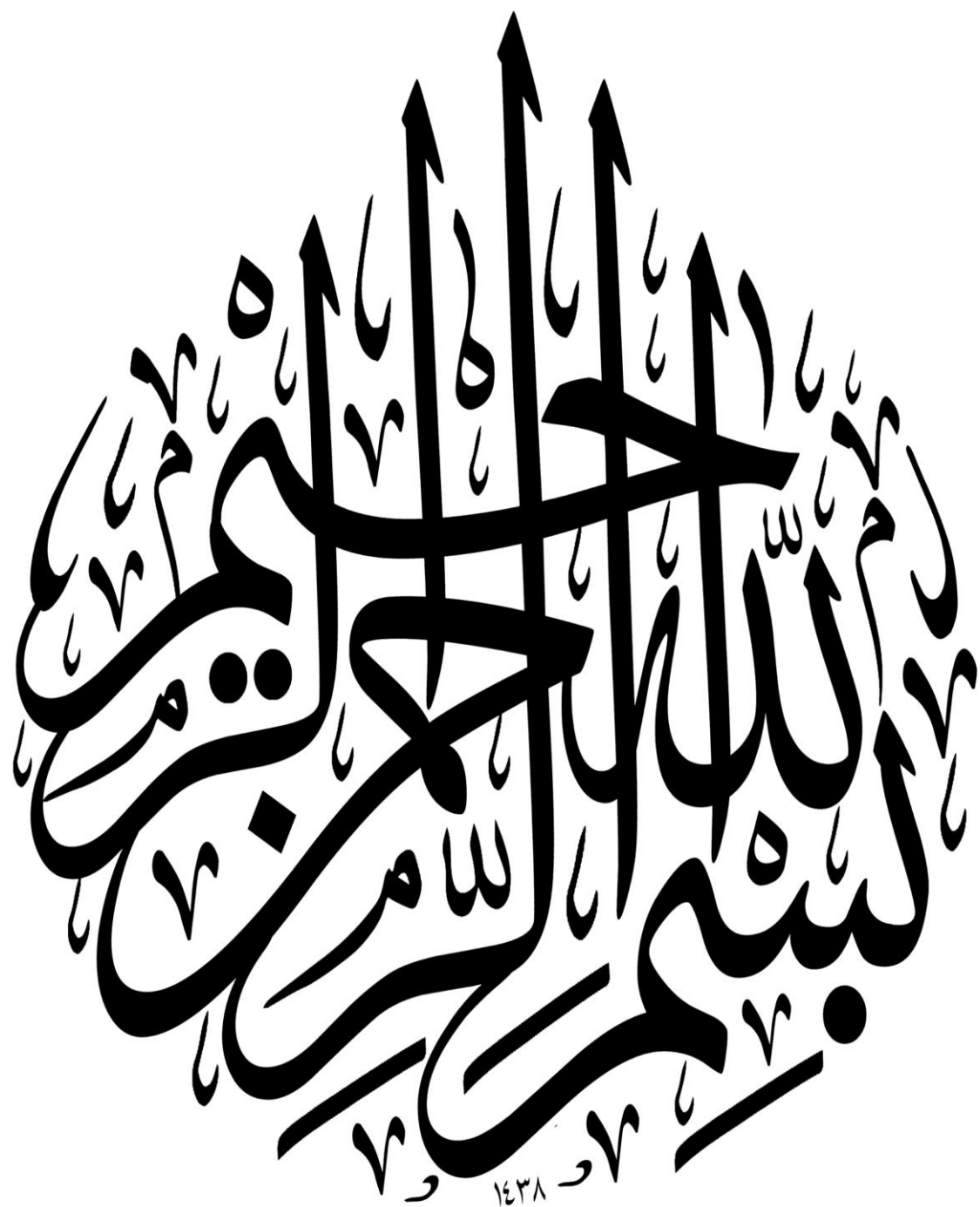
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية
تحت عنوان:

دور المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعداد الطالبتين:
سعيدى ورقو
سرايش نادية

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. عميش سميرة
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. جعيجع نبيلة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. بوبعاية حسان



شكر وعرفان

أول الشكر للواحد الأحد الذي خلق السماوات والأرض ، ورزق الناس ولم
ينسى أحد

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل ، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر
بعد الرضا

ثم كامل الشكر والتقدير الى الأستاذة المشرفة جميع نبيلة على قبولها
الإشراف على هذا العمل وعلى دعمها وتوجيهاتها ونائحتها القيمة طيلة
فترة إعداد هذه المذكرة ، فلما منا كل التقدير والاحترام

كما نتقدم بالشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم
بقبول مناقشة هذا العمل وتصويبه وإثرائه

كما لا ننسى تشكراتنا لكل أستاذة وطلبة الماجستير الدفعة 2023-2024
تخصص مالية وتجارة دولية

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا
العمل

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حبا ورضا وامتنانا على البدء والختام

في البداية اهدي نفسي الطموحة التي صبرت وجاهدت من اجل الوصول الى هذا النجاح الكبير

اهدي نجاحي وتخرجي الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة ، الى ذلك الرجل العظيم الذي شجعني دائما للوصول الى طموحاتي واحلامي والذي بذل كل ما بوسعه من اجلنا ولم يبخل علينا يوما من الأيام ، الى من هو حاضر بروحه غائب بجسده الى من افتقده القلب وأضحى فقده يؤلم وفراقه لا يطاق اسأل الله ان يرحمه ويجمعني به في جنة الفردوس.

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها ، الى معلمتي الأولى الى من غرست في حب العلم والمعرفة الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب والحنان الى سر الحياة الى من أضاءت دربي في الليالي المظلمة الى من سهرت وكافحت من أجل الى من كان دعاؤها سر نجاحي الى داعمي الأول والمكان الذي استمد منه قوتي امي الغالية.

الى ضلعي الثابت وامان ايامي

الى من اشدت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها الى حيرة ايامي وصفوتها اخواتي.

الى من ساندني بكل حب عند ضعفي وازاح عني طريق المتاعب ممهدا لي الطريق الخالي من العثرات الى رفيق دربي وقرّة عيني الذي شاركته الفرح والحزن والنجاح والفشل الى من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي الى من احلوت الحياة بقربه الى من اراه خالدا وسط قلبي الى الذي غمرني بالحب الى سندي وشريك حياتي.

الى من حلت بركة وجودهم في حياتي ، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري ،

ابنائي جاسر الحبيب والاء تسنيم

الى كل من ساهم وله الفضل بالمساعدة بطريقة او بأخرى في مسيرتي.

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدي هذا العمل الى والدي الكريمين

الى كل افراد العائلة الكبيرة واسرتي الصغيرة حفظهم الله

الى ابنائي

والى كل من ساندني وشجعني وقدم لي يد العون من قريب او بعيد لاتمام هذا العمل،

الى زميلتي فطوم ومديري في العمل

سرايش نادية

مقدمة

مقدمة:

يتميز العالم اليوم بصفة التغيير المتسارع وذلك ناتج عن التعقيدات البيئية وتصادد حدة المنافسة بين المؤسسات والشركات في الأسواق العالمية ، الامر الذي أدى الى ظهور انماط متنوعة من اليات التعاون والشراكة بين المؤسسات بحيث تظهر المناولة الصناعية كإحدى اهم صيغ الشراكة التي زاد الاهتمام بنشاطها على المستوى العالمي اذ تعتبر من انجح الاستراتيجيات التي ساهمت في تنمية وتطوير الصناعات عبر العالم.

وضمن هذا الإطار ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى اهم القطاعات التي استطاعت بفضل الخصائص التي تميزها كسهولة انشائها وانتشارها الجغرافي في مختلف الأقاليم ، ان تقوم بدور المكمل والمغذي للصناعات الكبيرة في إطار عقود المناولة الصناعية ، ما جعل عديد البلدان لاسيما المتطورة منها تعتمد عليها في الرفع من معدلات نموها ، وهو ما حدث في اليابان وغيرها من الدول المتقدمة حيث تبين الدراسات ان 70 بالمئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدول الاتحاد الأوروبي مختصة في مجال المناولة الصناعية.

غير ان المنتبغ لوضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرى ان هذه الأخيرة ظلت تواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات تتمثل أساسا في محدودية مواردها ، صغر حصصها السوقية ، والعجز الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة والابتكار في جميع مجالات نشاطها ، وهذا ما يؤثر سلبا على تنافسيتها ويحد من الفرص المتاحة لها في الدخول الى الأسواق الجديدة وتحقيق الأرباح المرجوة ، الامر الذي يجعل خيار المناولة الصناعية من الخيارات الاستراتيجية الهامة لها لتحقيق التكامل والاندماج سعيا لتجاوز مختلف هذه العوائق بما يعزز قدرتها التنافسية.

إشكالية الدراسة:

رغم تنامي الاهتمام بتطبيق استراتيجية المناولة الصناعية في مختلف دول العالم لا سيما المتقدمة منها فان ما يلاحظ على واقع المؤسسات الاقتصادية وعموما المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص في الجزائر، بانه ما زال تطبيق أسلوب المناولة الصناعية يواجه بعض التحديات ، منها ما يتعلق بمفهومه وخصائصه ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معه بشكل نظامي، ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف الانتشار والاستخدام المحكم لهذا الأسلوب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذا المنطق تحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

وبهدف تعميق فهم الإشكالية أكثر تم الاستعانة ببعض التساؤلات الفرعية:

1- ما هو دور المناولة الصناعية في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2- ماهي اهم العراقيل التي تواجه المناولة الصناعية؟

3- هل تعتبر المناولة كاستراتيجية هامة لتعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضية الرئيسية: تساهم المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي.

وتتدرج تحتها مجموعة من الفرضيات الجزئية:

1- للمناولة الصناعية دور إيجابي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-تواجه المناولة الصناعية عراقيل متعددة.

3-تبني الجزائر استراتيجية للمناولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على دور واحدة من احدى الاليات الداعمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلة في بورصات المناولة والشراكة والتي من خلالها يتم

تشابك هاته المؤسسات مع مختلف المؤسسات الكبيرة من خلال أسلوب المناولة الصناعية ، وبالتالي فان أهمية الموضوع مستمدة من أهمية تطبيق أسلوب المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما ينعكس من خلال ذلك على قدراتها التنافسية

اهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة في:

- ابراز دور بورصات المناولة والشراكة كإحدى اهم مراكز دعم وتعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبار هاته الأخيرة مغذية للصناعات الكبرى.
- الاستفادة من المزايا التي توفرها هاته المراكز لا سيما من خلال احداث التشابك والتكامل الصناعي بين المؤسسات والتخفيض من تكلفة البحث والمعاملات ، بما ينعكس إيجابا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مبررات اختيار الموضوع:

- لم يكن اختيار هذا الموضوع من قبل الطالبتين بمحض الصدفة وانما كان نتيجة الى عدة اعتبارات موضوعية واخرى ذاتية حيث تتمثل اهم الاعتبارات الموضوعية فيما يلي:
- الأهمية البالغة التي يتميز بها هذا الموضوع سواء من الناحية العلمية كالمراجع الخاصة بموضوع المناولة خاصة العربية منها.
- نظرا للنقص الكبير في المادة العلمية كالمراجع الخاصة بموضوع المناولة خاصة العربية منها ، مما دفعنا لمحاولة اثراء المكتبة بها.
- البحث في إيجاد الحلول المناسبة التي تمكن من خلالها رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتجاوز المشاكل التي تعاني منها.

اما المبررات الذاتية فهي كما يلي:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الرغبة في مواصلة البحث في مختلف استراتيجيات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد المناولة احدى أهمها حيث تعد استراتيجية فعالة لتجاوز عراقيل نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما مشكل التمويل.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: انحصرت الدراسة في موضوع المناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الحدود الزمنية: الحدود الزمنية تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنة 2017 وسنة 2022 على اعتبار أنها الفترة التي شهدت بداية الاهتمام الفعلي والجاد بقطاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المنهج المتبع وادواته:

لإثبات صحة او نفي الفرضيات اتبعنا المنهج الوصفي بأسلوب دراسة حالة لأنه يعتبر في نظرنا الأنسب للدراسة لأنه يوصف واقع المناولة الصناعية ومساهمتها في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولفترة معينة.

بالنسبة للأدوات المستخدمة في هذه الدراسة فتمثلت في المسح المكتبي لعدد معين من المراجع العربية وكذلك الملتقيات الوطنية ، رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه من خلال الوقوف على بعض ما تناولت هذه المراجع والمواقع الالكترونية لجمع الاحصائيات حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور المناولة الصناعية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

-صعوبة الحصول على المراجع نظرا لقلتها في المكتبة ما دفعنا للاعتماد على مواقع الانترنت والمداخلات في المؤتمرات والمجلات.

- وجود نوع من التداخل بين المصطلحات الشبيهة بالمناولة

- صعوبة الحصول على الاحصائيات المتعلقة ببورصة المناولة والشراكة.

الدراسات السابقة:

تنوعت وتعددت مداخل الدراسات التي تناولت بالبحث موضوع المناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بيد انه في حدود اطلاعنا ، نعتقد بان الدراسات التالية قد ساهمت في بلورة إشكالية هذا البحث ، نذكر هذه الدراسات كما يلي:

1-الحاج مليانة ، دور المناولة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة واقع المناولة في الجزائر -2012- 2014 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي الطور الثاني 2017 جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

من خلال هذه الدراسة تم ابراز دور مراكز المناولة كإحدى اهم الاليات الداعمة لترقية نشاط المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا وراء زيادة قدراتها التنافسية ، فمن خلالها تم تسليط الضوء على الدور الذي انشأت من اجله إحدى هاته المراكز ممثلة في بورصات المناولة والشراكة بالجزائر ، والمتمثل في دعم المناولة الصناعية واحداث تشابك بين المؤسسات من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لذلك تم التطرق الى واقع هاته المؤسسات ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية وكذلك ابراز اهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لترقية نشاط المناولة الصناعية واعتماده في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبار ان المناولة أصبحت تعد من اهم أنواع الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج وهي ان المؤسسات المتحالفة تحافظ على هويتها واستقلاليتها وأهدافها الخاصة بها مع ظهور اهداف مشتركة ناجمة عن التحالف ، وكذا تحويل

اليات المنافسة الى صيغ جديدة للتعاون والتحالف او ما يعرف بالمنافسة المشتركة فأصبحت المؤسسات تتحالف حتى مع قرينتها المنافسة لها. كما توصلت الى ان المناولة الصناعية تعد كوسيلة لتنمية التخصص والتكامل الصناعيين لتوسيع قاعدة النسيج الصناعي والمتشكل في غالبيته من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما ان المناولة لصناعية تسمح بتشكيل مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحيط بالمؤسسات الكبرى وتوفر لها أجزاء من الإنتاج ، كما توصلت الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من المشاكل التي تحد من بقاءها و نموها كالصعوبات الإدارية ، الفنية ، المالية والتسويقية.

2-لطيفة جحا ومينة دادة: المناولة الصناعية كاستراتيجية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ادرار 2018/2019 جامعة احمد دراية ادرار.

تناولت الدراسة دور استراتيجية المناولة الصناعية في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها ولغرض تحقيق الهدف تم أخذ عينة من الأفراد القائمين على 11 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من المؤسسات المتواجدة على إقليم ولاية أدرار ، لمعرفة آرائهم حول الموضوع وأظهرت نتائج الدراسة أن المناولة الصناعية تعتبر كاستراتيجية هامة يمكن اعتمادها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أدائها ، كما تم التوصل إلى أنه توجد علاقة طردية بين مدى تطبيق المناولة الصناعية في المؤسسة وتحسين أدائها كما أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المناولة الصناعية وتحسين أدائها من وجهة نظر العينة المبحوثة. وتوصي الدراسة بضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة جدوى قبل إبرام عقود في إطار المناولة للاستفادة من المزايا التي توفرها مراكز المناولة مع إحداث آلية فعالة للحد من مخاطر التعاقد بما من شأنه نجاح الشراكة الصناعية وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كون كل الدراسات أكدت على الدور الهام الذي تلعبه المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وعلى دورها الاستراتيجي في تطوير نشاطها.

في كونها تعالج متغيرين مهمين هما: المتغير المستقل المناولة الصناعية والمتغير التابع هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ودراستنا تهدف الى معرفة مدى مساهمة المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

هيكل الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع والاجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى فصلين فصل نظري والثاني تطبيقي ، حيث سيتم تقسيم الفصل الأول الى مبحثين ، سيتضمن المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اما الثاني فيتمحور حول ماهية المناولة الصناعية واما الفصل الثاني فيتمحور حول الجانب التطبيقي وسيتم تقسيمه الى ثلاث مباحث سنتناول في المبحث الأول واقع المناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اما المبحث الثاني فسننتظر فيه لبورصة المناولة والشراكة في الجزائر اما المبحث الثالث فسيكون لدراسة بورصة المناولة والشراكة ناحية الوسط

وأخيرا سنختم بحثنا بخاتمة عامة تلخص فيها عدة نتائج تمكنا من ابداء بعض الاقتراحات في هذا الموضوع ، وبغية فتح باب البحث من جديد سنقوم بطرح بعض الافاق المستقبلية في شكل عناوين تصلح لان تكون إشكاليات مواضيع لبحوث مستقبلية.

**الفصل الأول: الإطار النظري
للمناولة الصناعية
والمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة**

تمهيد:

نظرا للتغيرات البيئية التي تواجهها المؤسسات والتي كان لها تأثير على أهدافها الاستراتيجية تلجا معظمها نحو تحسين وضعيتها الحالية من خلال تبني استراتيجية المنافسة الصناعية ،حيث تعد المنافسة نوع من أنواع الشراكة الصناعية والتي غالبا ما تكون بين مؤسسة صناعية ومؤسسات تعد من اغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، حيث تمتاز هذه الأخيرة ببساطة هيكلها التنظيمي وسرعة اتخاذ القرارات ، ولما لها من مزايا الا انها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات من بينها ارتفاع تكاليف الإنتاج ، نقص مصادر التمويل ، نقص مصادر التمويل ، صعوبة تسويق المنتجات ، الامر الذي يجعل خيار المنافسة من الخيارات الاستراتيجية الهامة لها.

وسنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ماهية المنافسة الصناعية

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها وأهدافها بالإضافة الى أهميتها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين المشاكل التي تواجه الباحث عند دراسته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدم وجود تعريف موحد ودقيق لها بين مختلف دول العالم ، لذا تم الاعتماد في تصنيفها على عدة معايير منها ماهو كمي كحجم العمالة ورقم الاعمال ومقدار راس المال ، وما هو نوعي كالمعيار القانوني والتنظيمي ومعيار الاستقلالية والحصة السوقية

وبناء على هذا سنقوم بإدراج مجموعة من التعاريف قدمت من خلال بعض الهيئات والدول على النحو التالي:

1 -تعريف البنك الدولي: ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا الى معيار عدد العمال ويضيف المؤسسات المصغرة على انها تلك التي تشغل اقل من 10 عمال ، والصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 الى 50 عامل ، اما التي تشغل ما بين 50 الى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة ، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.¹

2 - تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: اذ تعرفها اللجنة من خلال معيار حجم العمالة ،حيث جاء ان المؤسسات المصغرة تشغل من 10 الى 14 عامل ،اما الصغيرة فمن 15 الى 19 عامل والمتوسطة من 20 الى 99 عامل ،وتبقى الكبيرة تشغل اكثر من 100 عامل.

3 - تعريف الجزائر: ² حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق ل1 جانفي من سنة 2017 وفي المادة 05 منه عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة انتاج السلع والخدمات وتشغل من 01 الى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي أربعة 04 ملايين

¹ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2011 ، ص 7.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجريدة الرسمية ،العدد 02 ، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق ل 11 يناير سنة 2017.

الفصل الأول ————— الأطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دينار جزائري ، أولا تتجاوز مجموع حصيلتها مليار 01 دينار جزائري ، بالإضافة الى انها تستوفي معايير الاستقلالية.

فالمؤسسة المتوسطة تعرف بانها تشغل من 50 الى 250 شخصا ويكون رقم اعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري ال 4 ملايين دينار جزائري ناو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري الى 1 مليار دينار جزائري.

اما الصغيرة فهي كل مؤسسة تشغل من 10 الى 49 شخص ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري ، او مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها اكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول ،ويمكن ابراز هذه الخصائص في¹:

- **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة راس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها ، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات او المؤسسات
- **استقلالية الإدارة والمرونة:** تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكيها او مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق افضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة
- **اتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب انتاج وتشغيل غير معقدة ، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين ، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة ،
- **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل الى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات واذواق المستهلكين ، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط انتاجها

¹ حياة سيد و يزيد فحول:مدى مساهمة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والنهوض بها ،مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية ديسمبر 2017 ، المجلد 01 ، العدد 02 ،الجزائر ص ص113-116.

الفصل الأول ————— الأطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **أداة للتدريب الذاتي:** تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها ، والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤولية التقنية والتسويقية والمالية ، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات
 - **ارتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن انتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لان الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل ، ذلك ان العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين
 - **غلبة الطابع المحلي:** تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة ، اذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وانماط الاستهلاك
 - **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:** تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا ، فهي أداة لأحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لان الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية ، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فانه يسهل توطئنها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة ، وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية
 - **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المنتشر:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وارقام الاعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المنتشر فيها ، ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها
- كما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالخصائص التالية¹:
- سهولة القيادة والتوجيه وتحديد الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة اقناع العاملين وبالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المشروع
 - القرب من العميل والمورد وإمكانية تطوير علاقات شخصية وبالتالي تقديم خدمة متميزة ما يؤدي الى زيادة رضا العميل ، وارضاء المورد لمرونتها فيما يتعلق بمواعيد وكميات التسليم

¹ حياة سيد و ابيزيد فحول ،مرجع سابق ،ص 117.

الفصل الأول ————— الأطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تتميز باستخدام التكنولوجيا وتقنيات جديدة إنتاجية اقل تعقيدا بحيث تكون كثيفة عنصر العمل و اقل كثافة الرأسمال وبالتالي قادرة على امتصاص اليد العاملة وخاصة ان انخفاض تعقد التقنية الإنتاجية فيما يجعل التدريب على استعمالها ايسر .

المطلب الثالث : أنواع واشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى عدة أنواع ، تختلف اشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ، هذه المعايير نجعلها في النقاط التالية¹:

4- طبيعة توجه هذه المؤسسات وتنقسم الى : المؤسسات العائلية ، المؤسسات التقليدية المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.

5- أسلوب تنظيم العمل ، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات: المؤسسات المصنعية ، المؤسسات غير المصنعية.

6- طبيعة المنتجات ، حيث تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات الى الفئات التالية: مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية ، مؤسسات انتاج السلع الوسيطة ، مؤسسات انتاج سلع التجهيز

7- الشكل القانوني من حيث: المؤسسات الخاصة ، المؤسسات العمومية ، التعاونيات ، المؤسسات المختلطة

8- المؤسسات التكاملية حيث تعتبر المقاوله الباطنية من اهم اشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة.

¹ حياة سيد و ابيزيد فذول:مرجع سابق ، ص ص118-119.

المطلب الرابع: اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل في مجموعة من الأهداف اقتصادية واجتماعية والتي تتجلى في مايلي:¹

- تحقيق متطلبات المجتمع على جميع المستويات ، محلية ووطنية وجهوية ودولية
- تحسين مستوى معيشة العمال وضمان مستوى مقبول من الأجور
- عقلنة الإنتاج بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ، والتخطيط الجيد لها إضافة الى توزيع ومراقبة عملية تنفيذ مدة الخطط والبرامج
- الدعوة الى تماسك العمال عن طريق تنظيم العلاقات الرسمية بين الافراد العاملين ،
- توفير التأمينات والمرافق للعمال ، وأيضا إقامة أنماط استهلاكية معينة.

المطلب الخامس: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ، وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار ، وتتجلى أهميتها في مايلي:
- ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة وقدرتها على الابتكار
- توزيع الدخل بشكل أفضل وتحفيز الافراد على الابداع والعطاء وإيجاد العدالة للتنمية الاقتصادية
- كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للمؤسسة الكبرى الاستفادة منها
- اعتبارها العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة من خلال المساهمة في تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة.²

¹ عمر بن جيمة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التخفيف من حدة البطالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة وحوكمة الشركات ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011 ، ص9.

² محمد لزرق وآخرون ، المناولة الصناعية الإبداعية للشراكة الاقتصادية والوسيلة لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة ادرار الجزائر ، يومي 21-22 فيفري 2017 ، دار الكتاب العربي ، الجزء الثاني ، ص87.

المبحث الثاني : ماهية المناولة الصناعية

ان الدور الهام الذي تلعبه المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الامرة من جهة أخرى في تحسين وتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تكثيف النسيج الصناعي الصناعات المغذية وكذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص التشغيل وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي مما يسمح بالاندماج شيئاً فشيئاً في الاقتصاد العالمي.

لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق الى ماهية المناولة الصناعية.

المطلب الأول: ماهية المناولة الصناعية

كانت الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) دافعا لبداية الصناعات المكثفة تحت ضغط المتطلبات الاقتصادية العالية لسد أحتياجات وعليه تم إنجاز أول سلسلة لتركيب السيارات وهو أعظم اكتشاف غير مجرى الاقتصاد من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المكثفة و شيئاً فشيئاً وجد الصانعون أنفسهم أمام مواجهة الظروف التنافسية التي أجبرتهم للبحث عن سبل الإنتاج والجودة مما أدى إلى ظهور المناولة الصناعية .

تعريف المناولة الصناعية: رغم زيادة الاهتمام بالمناولة كأحد الأساليب المهمة في تنفيذ عقود المقولة وإثبات أهميتها كمحرك لعلاقات التعاون والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية ورفع القدر التنافسية للمؤسسة من قبل الاقتصاديين فإنهم لم يتوصلوا إلى إجماع حول تعريف موحد لمصطلح المناولة

مصطلح المناولة الصناعية هو مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي ودول شمال أفريقيا ، أما بالنسبة للدول العربية في المشرق العربي فالمصطلح المتعارف عليه هو التعاقد من الباطن أو المقولة من الباطن وتسمى بالفرنسية. La sous traitance أما بالإنجليزية. Outsourcing و سنورد فيما يلي أهم التعاريف التي تناولت المناولة الصناعية.

هناك عدة تعاريف للمناولة الصناعية ، نذكر منها:

- فحسب قاموس التسيير تسمى إطار العلاقات بين معطي الأوامر والشركات التي تعمل لصالح معطي هذا الأوامر وفق توجيهات خاصة ومحددة بالمناولة ، فالمناولة هي عبارة عن شراكة أو

الفصل الأول ————— الأطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاون بين الشركات مبني على قرار تنفيذ الأمر ، حيث أن مصدر أو معطي الأوامر هو الذي ينص على طريقة العمل والتوجيهات اللازمة ، أما المناول فهو الذي يقوم بالتنفيذ والانجاز¹؛

- المنظمة الفرنسية AFNOR فإن " المناولة هي عملية أو عدة عمليات لخلق ، إعداد ، إنتاج والقيام بخدمات أو الصيانة مفتوحة لصالح مؤسسة يقال لها منفذة للعمل وهي ملزمة بتطبيق التوجيهات حسب الخصوصيات التقنية المعطاة من طرف المؤسسة الأمرة بالعمل²؛

- ويتداخل مصطلح المناولة مع مصطلح التعاقد من الباطن ، حيث يمكن تعريف هذا الأخير بأنه " اقتناء مقاول رئيسي لالتزام يتعهد من خلاله مقاول آخر من الباطن بتقديم عناصر التعاقد عليها

- وحسب الدكتور محمد طه إبراهيم فإن المناولة أو ما يسمى أحيانا بالمقولة من الباطن هي " ذلك العقد الذي يبرمه متعاقد أو مؤسسة مشتركة مع مؤسسة أخرى أو شخص أجنبي يدعى المقاول من الباطن بغية تنفيذ العمل الأصلي أو وجوده" الحصول على منفعة ناشئة عن العقد الأصلي والذي يستند في وجوده ونطاقه ومدته إلى العقد الأصلي باعتباره سبب³. ومن خلال التعريف الأخير:

فالتعاقد من الباطن هو عبارة عن عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل" بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى "المتعاقد من الباطن" ، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله⁴.

ويتضمن هذا التعريف ثلاث عناصر:

صاحب الأشغال (مالك المشروع)؛

صاحب العقد الرئيسي؛

. المتعاقد من الباطن (المتعاقد الفرعي)؛

إضافة إلى وجود عقدين:

¹ Henri MAHE, "Dictionnaire de gestion" (vocabulaire, concepts et outils), édition economica, paris, 1998, p 416

² Group de travail transversal-maitrise de sous-traitance et mode de Collaboration Colloque de prosective ingierieurs et techniciens. La londe des Maures 26/28 juin 2007 .p01

³ أسامة محمد طه إبراهيم "النظرية العامة لعقود الباطن" دار النهضة العربية ، مصر ، 2008 ، ص 37

⁴ كمال آيت زيان، المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ، الجزائر ، 2006.

الفصل الأول ————— الأطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عقد رئيسي يربط بين صاحب المشروع بالشخص الحاصل على العقد الرئيسي من جهة ، وعقد من الباطن يربط هذا الأخير مع المتعاقد من الباطن من جهة أخرى ، وينطبق هذا المفهوم على عدة قطاعات منها: البناء والأشغال العمومية أي الممتلكات غير المنقولة ، كما يشمل مجال القطاع الصناعي في حالات استثنائية ، وذلك لصعوبة توافر العناصر الأساسية لهذا التعريف في التعاقد الصناعي

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن ، ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك في العقد الرئيسي ، حيث يشمل التعامل الثانوي جزءا من موضوع الصفقة في إطار التزام تعاقد يربط التعامل الثانوي مباشرة بالتعامل المتعاقد التابع للمصلحة المتعاقدة.

نلاحظ أن المقابلة من الباطن هي أن يلجأ شخص معين "المقاول (Entrepreneur)" إلى شخص آخر "المقاول من الباطن (Soustraitant)" ، بإنجاز المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقابلة على خلاف ذلك ونجده يكون إما تعاون مباشر أو غير مباشر ، و بذلك يمثل مفهوم التعاقد من الباطن أحد أشكال العلاقات بين المنشآت بما يمثل شبكات من الصناعات ، والتي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المنشآت ، ويشير مفهوم التعاقد من الباطن إلى أحد أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية ، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى ، وذلك وفقا للمواصفات والجدول الزمني الذي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها..

واختصارا :

جميع الالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية من: (مكونات، منتجات، إكسسوارات، خدمات ...) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة¹ فهو عبارة عن أسلوب زيادة الاستغلال الأمثل لطاقت الإنتاج المتوفرة لدى المصانع المنتجة للمكونات وقطع الغيار والخدمات الوسيطة من خلال ربطها بالمصانع المستهلكة لتلك المدخلات ، مما يؤدي إلى زيادة المخرجات وبالتالي التخصص ورفع الكفاءة وتحسين الجودة والضغط على التكاليف ورفع القدرة التنافسية وتطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتسمى المنشأة التي تقوم بالتكليف أو طلب العمل بالمنشأة "الآمرة بالأعمال" والمنشأة التي تقوم بالأعمال ، المنشأة "المنفذة أو المناولة"²

ويقوم هذا المفهوم على أساس وجود عنصرين أساسيين هما:

. وجود علاقة مباشرة بين المنشأة الآمرة بالأعمال وشبكة المنشآت المنفذة لها أو المجهزة.

¹ عبد الرحمن بن جدو، واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ، الجزائر ، 2006.

² نور الدين بويغوب ، المناولة الصناعية -التجربة المغربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، الجزائر 2006 ، ص 09

. وجود عقد ينظم العلاقة ويصون المصالح المشتركة بين المنشآت الآمرة بالإعمال والمؤسسات المنفذة.

المطلب الثاني: أنواع المناولة الصناعية

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة ويأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها ، والتي يمكننا تصنيفها حسب التالي:

اولا -أنواع المناولة حسب طبيعتها :لأن المجال الصناعي عادة ما يكون مبني على معيارين: القدرة على الإنتاج والتخصص التقني للمؤسسة ، فإن هذا التصنيف يندرج ضمنه نوعان¹ :

أ/مناولة على أساس القدرة على الإنتاج (أو طاقة الإنتاج):

في حالة ما إذا كانت القدرة الإنتاجية للمؤسسة التي تعطي الأوامر ليست كافية لتنفيذ وتحضير طلبية ما ، وفي حالة ما إذا لم ترغب أو لم تستطع رفع طاقاتها الإنتاجية فإنها تلجأ إلى المقاولة من الباطن ، هذا النوع يستعمل خاصة إذا كان حجم الطلبيات التي تحصل عليها المؤسسة التي تعطي الأوامر متغير باستمرار .

ب/ مناولة على أساس التخصص:

في هذه الحالة المؤسسة التي تعطي الأوامر تلجأ إلى المقاول من الباطن الذي يتوفر على المعدات والتجهيزات والآلات المتخصصة وكذلك على مستخدمين مؤهلين متمكنين من تنفيذ مهام إنتاجية دقيقة ومعقدة ، هؤلاء المقاولين من الباطن لهم كفاءات ومهارات تقنية جد متخصصة تتعلق بمكونات الإنتاج ، والعلاقة التي تربط المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاول من الباطن لا تعود إلى تغيرات في حجم الطلبيات لأنها تتميز بالمدى الطويل ونظرا لتخصص المقاول من الباطن فإنه عادة ما يكون في مركز قوة ، وللاشارة فإن هذا النوع هو الذي بدأ يعرف انتشارا كبيرا في الأوساط الصناعية.

ثانيا -أنواع المناولة حسب المدة:

في هذا النوع يتم التصنيف على أساس مدة المناولة وتنقسم إلى :

أ/ مناولة ظرفية (سببية):

المؤسسة التي تعطي الأوامر تنتج بإمكانياتها الداخلية ولكن لأسباب عابرة وظرفية تلجأ إلى المناولة في تنفيذ جزء من العملية الإنتاجية .

¹ فاطمة الزهراء علوي ،المناولة خيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مع دراسة تطبيقية في قطاع المحروقات ،رسالة ماجستير ، الجزائر 2010 ،ص 50.

ب/ مناولة هيكلية (دائمة):

هذا النوع يتم اللجوء إليه خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعقدة ، لذا تكون العلاقة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمناول طويلة المدى وأحيانا دائمة .

ثالثا-أنواع المناولة حسب تفويض العمل :

إن تفويض عمل أو مهمة المناولة يمكن أن يبدأ من مجرد عمل حسب الطريقة التي تحددها المؤسسة التي تعطي الأوامر لجزء بسيط من العملية الإنتاجية ، في هذه الحالة المؤسسة التي تعطي الأوامر تقدم المادة الأولية وكذلك المعدات للمؤسسة المناولة ، كما يمكن أن يكون تفويض كلي لإنتاج منتج معقد .

كما يمكن إدراج أنواع أخرى لاستراتيجية المقاول من الباطن ، ولكن الأساس الذي تصنف على أساسه في هذه الحالة هو الصفة التي يمكن أن تتصف بها هذه الاستراتيجية.

رابعا. المناولة حسب محل التطبيق:

أ/ مناولة جهوية :

المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المناولة يتواجدان في منطقة واحدة لدولة واحدة ، مثلا: المؤسسات المحاذية للمؤسسات الكبرى

ب/مناولة وطنية:

المؤسستان تنتميان إلى دولة واحدة .

ج/مناولة دولية :

المؤسستان تنتميان إلى دولتين مختلفتين ، والمناول عادة ما يكون فرع تابع للمؤسسة الأم وهي التي تعطي له الأوامر

خامسا. مناولة حسب درجة تعقد العلاقات:

أ/ مناولة بسيطة :

هناك علاقة مباشرة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المناولة .

ب/ مناولة متدرجة :

الفصل الأول _____ الإطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذه الحالة يوجد تدرج في المناولين ، ويكون ذلك حسب أهميتهم مثلا في اليابان المناولة تأخذ شكل هرمي على رأسه المؤسسات التي تعطي الأوامر ، وتكون عادة مؤسسات كبيرة تتبعها المؤسسات المناولة ذات المستوى الأول ، وتكون عادة مؤسسات متوسطة بدورها تتبعها مؤسسات مناولة بمستويات أقل¹.

سادسا. مناولة حسب الموضوع:

أ/مناولة صناعية:

تتعلق المناولة بسلع مادية ، مثلا مناولة قطع خاصة بالصناعة الميكانيكية .

ب/مناولة الخدمات :

تتعلق المناولة بأشياء غير مادية ، مثلا: الصيانة

والجدول التالي يلخص أنواع المناولة الصناعية وتصنيفاتها:

جدول رقم (01):أنواع المناولة الصناعية وتصنيفاتها

لتنصيف	نوع المناولة الصناعية
حسب طبيعة (مهارة وكفاءة المناول)	•مناولة على أساس طاقة الإنتاج
	•مناولة على أساس التخصص
حسب مدة العلاقة	• مناولة ظرفية (سببية)
	•مناولة هيكلية (دائمة)
	•عمل حسب الطريقة
حسب تفويض العمل	•مناولة لصناعة قطعة
	•مناولة لعملية إنتاجية كاملة
حسب محل التطبيق	•مناولة جهوية
	•مناولة وطنية

¹ علوي فاطمة الزهراء, مرجع سابق , ص. 50.

● منافسة دولية

● منافسة بسيطة

حسب درجة تعقيد العلاقات

● منافسة متدرجة

● منافسة صناعية

حسب الموضوع

● منافسة الخدمات

المصدر : علوي فاطمة الزهراء ، المنافسة كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع دراسة تطبيقية في قطاع المحروقات ، رسالة ماجستير ، الجزائر 2010 ، ص 51.

المطلب الثالث أهمية المنافسة الصناعية وأسباب اعتمادها

أولاً- أهمية المنافسة الصناعية: تتمثل أهمية المنافسة الصناعية في الآتي:¹

- تبحث كل من المؤسسة الأمرة والمنافسة عن افادة الطرف الاخر بأكبر قدر ممكن لمساعدته على التطور التكنولوجي والاقتصادي.
- تقوم المؤسسات الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات او الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة اقل وجودة اعلى عما إذا تم انتاجها في الشركات الكبيرة الام.
- تحسين الجودة من خلال البحث عن مؤسسات المنافسة للأنشطة التي تتطلب التخصص.
- استجابة لتطورات السوق من خلال البحث عن المؤسسات المنافسة لتلبية الطلبات ، لكي لا تخسر زبائنهما.
- يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق
- كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شركة الام في ظل نظام تعاقد بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة

¹ فوزي ايت سعيد و محمد رضا بن لاغة ، اثر المنافسة الصناعية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الجزائر ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 07 العدد 2023/01 ، ص ص 153-171.

الفصل الأول ————— الأطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يساعد نظام المناولة الصناعية على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات.
- التنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدراتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة ، ويكون بذلك توزيع العمل بين المؤسسات الصناعية أكثر احكاما ، وتوازنا وتساعد الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الإنجاز على مواكبة التطور العالمي والمنافسة الدولية.
- تساعد في الحد من النزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استجلاب المنتجات من الخارج تنتج محليا او ممكن انتاجها محليا بجودة عالية.

ثانيا- أسباب و مبررات اللجوء للمناولة:

ينطلق دافع المناولة بصفة عامة من المبدأ التالي: الحصول بالتعاون مع مؤسسات أخرى على المردودية القصوى للإنتاج الصناعي ، ويمكن ان نميز مجموعتين من المبررات تلك التي تخص المناول وخاصة تلك التي تخص الامر بالعمال ، باعتباره صاحب قرار المناولة .

1- دوافع المناول: هي مجموعة من العوامل يمكن اعتبارها من الحوافز التي تدفع المناول الى اللجوء للمناولة نذكر منه: ¹

- **التخصص في التقنية:** غالبا ما نجد رؤساء المؤسسات الصغيرة يفضلون التخصص في تقنية معينة بالعمل بدلا من تشتيت جهودهم في اعمال لا يتقنونها ، لذا يتفانون فيه ويتخصصون في أدائه
- **المناولة المرافقة لعملية الإنتاج الشخصي:** في هذه الحالة المناول له طاقة إنتاجية هائلة غير مستغلة بالكامل في كل وقت ، يرغب في خلق اعمال مناولة زيادة عن انتاجه الشخصي لسد فراغ طاقة انتاج الاته.

2- دوافع لجوء الامر بالعمال الى المناولة الصناعية: يلجا الامر بالعمال للمناولة الصناعية وهذا لأسباب تقنية اقتصادية ومالية.

1- **الأسباب التقنية:** يقوم الامر بالأعمال لمناولة جزء من انتاجه لدى مؤسسات خارجية لأسباب تقنية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

¹ امال بختاوي ، المناولة الصناعية في الجزائر بين الواقع والتحديات ،مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون المجلد 05 العدد01 السنة 2020 ، ص78.

الفصل الأول ————— الأطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **البحث عن التخصص:** تفضل المؤسسات الكبرى اليوم التنازل عن الوظائف التي لا تتقنها الى مؤسسات متخصصة ومجهزة بوسائل مادية متطورة ويد عاملة مؤهلة ، قصد الضغط على تكاليف النتاج وضمان الجودة.

- **ابعاد الاخطار التقنية:** ان اللجوء للمناولة من طرف الامرين بالأعمال يعتبر وسيلة لأبعاد خطر الاخطار التقنية ، التي عادة ما تصيب عملية الإنتاج ، فالأمر بالأعمال في هذه الحالة يرفض كل القطع المنتجة التي بها عطب ، ويقوم بخصم تكاليفها من حساب المناولة

- **تفادي عوامل الاختناق في الانتاج:** منها الطاقة الإنتاجية للورش غير الكافية ، عطب في الآلة من آلات الإنتاج ، ضيق المهلة الممنوحة من طرف الزبائن.

- **تفادي مشكل العمران:** تمنع بعض التشريعات الخاصة بالعمران ، المؤسسات المتواجدة في بعض المناطق من التوسع داخليا مما يجعل انشاء ورشات جديدة لها في هذه المناطق غير ممكن ، والغرض من هذه التشريعات هو حماية هذه المناطق من كل ما يضر بالبيئة وبصحة السكان.

- **معالجة مشكل النقص في حجم ونوعية العمالة:** وهذا وفقا لمعياري النوعية والكمية:

* **بالنسبة لمعيار النوعية:** فيمكن للأمر بالأعمال التراجع امام ظهور تقنيات جديدة تتطلب مختصين قادرين على تسييرها.

* **بالنسبة لمعيار الكمية:** يعتبر اللجوء للمناولة وسيلة لإخفاء العجز في اليد العاملة لدى الامر بالأعمال ، فيما نجد بعض التشريعات الخاصة بمنع المؤسسات من توظيف أكثر من نسبة معينة من اليد العاملة الموجودة في أماكن وجود هذه المؤسسات ، وهذا من اجل تحقيق التوازن في التوظيف فيما بين المؤسسات لتفادي الاحتكار المحلي.

- **قبول صفقات كبيرة الحجم تفوق طاقة المؤسسة:** تفضل المؤسسات التي قد تحصل على صفقة كبيرة تفوق طاقتها الإنتاجية اللجوء لعدد من المناولين لتنفيذها بدلا من رفضها.

ب - **الأسباب الاقتصادية:** يمكن حصرها فيمايلي:¹

¹ امال بختاوي ، مرجع سابق ص 79.

- **مردودية الاستثمارات الجديدة:** كل صناعي يرغب في شراء آلة جديدة ، لابد عليه ان يتخذ قرارا اقتصاديا هل يمكن استعمال كل الطاقة الإنتاجية للآلة واستغلالها ، او أحسن له ان يتخلّى عن هذا العمل الى صناعي اخر يملك نفس الآلة.

- **النشاطات الموسمية:** ترد بعض الطلبات على المؤسسات تفوق في بعض الحالات الطاقة الإنتاجية لها ، هذا في فترات محددة -زيادة الطلب - ، لذا نجد هذه المؤسسات تتردد في اقتناء الآلات اللازمة لذلك كالتالي قد لا تشغلها في الظروف العادية ، وعليه فان الحل السليم لها هو اتباع مسار الطلب العادي مع الاخذ بعين الاعتبار الفترات الحرجة ، اذ يستحسن التزويد بالآلات في الفترات التي يكون الطلب فيها مستقر وعادي واللجوء الى عمليات المناولة في الفترات الحرجة

- **الفترات الحرجة:** اللجوء الى المناولة يتم بنفس شروط المناولة في حالة النشاطات الموسمية مثلا في مصنع انتاج السيارات ، عند انطلاق منتج جديد -سيارة جديدة-تقوم ورشات الإنتاج في وقت قصير بتوريد كل الأجزاء اللازمة لإنتاج هذه السيارة ، الا انه في الظروف لعادية تقوم بإنتاج قطع الغيار فقط

- **الحد الأقصى لحظيرة الآلات:** المؤسسة المسيرة بطريقة جيدة ، التي تريد وضع مخطط مقلص لنشاطها ، عليها ان تستغل وبجدية الاحد الأقصى لحظيرة الاتها ، فمثلا المؤسسة التي تتنازل عن نسبة 15 بالمئة من نشاطها لمؤسسات أخرى مناولة تحمي نفسها من عواقب التراجع التقهقر وتحتفظ بالبصمة التي توفر لها ميزتين:

- يمكنها في حالة الازمة استرجاع نسبة النشاط 15 بالمئة المتنازل عنها

- البحث بصفة دقيقة ضمن هذه النسبة عن العمل الذي يمكنها القيام به والتي هي غير مهيأة له جيدا فهي اذن تبحث عن أحسن مردودية لها عن طريق التعاون فيما بين المؤسسات ، ومن جهة أخرى يمكنها مواجهة حالة التطورات المؤقتة لنشاطها والتمويل بطريقة ذكية

ج-الاسباب المالية: وهي تتمثل فيمايلي :

- **الضرائب:** ان الرسم على القيمة المضافة في بعض الدول يكون منسجما مع علاقات المناولة ، لأنه يمكن للأمر بالأعمال ان يطرح من الرسومات التي تجب عليه دفعها ، مقدار الرسم على القيمة المضافة التي تحسب له من طرف المناول

- **تخفيف عبء الخزينة:** في بعض الأحيان يلجأ الصناعيون للمناولة قصد تحميل عبء الخزينة الصعب للمناول ، ان مدة تسديد مصاريف المواد الأولية غالبا ما تستغرق 90 يوما ، في حين تمتد مصاريف اليد العاملة على طول مدة الإنتاج ، بهذه الطريقة يتحمل المناول كل أعباء الإنتاج بينما يتحمل الصناعي تسديد حقوق المناول عند تسليم حقوق المناول عند التسليم في الوقت الذي يكون زبائنه قد سدوا له
- **زيادة الإنتاج بالنسبة للتكاليف الثابتة:** عند اللجوء للمناولة يمكن للصناعي مضاعفة رقم اعماله ، دون زيادة في التكاليف الثابتة وهو ما يحقق له هامش ربح معتبر
- **تخفيف نفقات التخزين:** في الغالب يقوم المناول بعملية التخزين وهو الذي يقوم بتنظيم انتاجه بالطريقة التي يرغب فيها وهذه الطريقة تمكن الامر بالأعمال من تخفيض مخزونه للحد الأدنى وتسييره بتكلفة اقل
- **سعر التكلفة:** ان السبب الرئيسي الذي يجعل الصناعي يلجأ للمناولة ، هو سعر التكلفة المنخفضة التي يحققها المناولون ، مقارنة بالإنتاج المدمج ، وهذا لأسباب عديدة منها
 - تخصصهم في العمل والمنافسة بين المناولين للفوز بالمناقصات المعروضة
 - انخفاض التكاليف الثابتة التي يعملون بها بسبب اعتمادهم على الات قديمة ، مصاريف اليد العاملة المنخفضة ، تقليصهم لنفقات الخدمات الإدارية والتجارية والتركيز على الجانب التقني
 - **اليد عاملة:** تختلف مستحقات نفقات اليد العاملة من منطقة لأخرى وداخل المنطقة نفسها باختلاف تواجد المؤسسات المناولة فنجد:
 - مناولين متواجدين في ضواحي المدن حيث تلجا بعض المؤسسات للمناولة في بعض المناطق خارج دائرة تواجدها خاصة في الاعمال التي تتطلب الدقة أي عدد كبير من اليد العاملة
 - مناولين حرفيين لا يدفعون أعباء اجتماعية
 - مناولين من الدرجة الدنيا اين يلجا الصناعي للمناولين من الدرجة الدنيا في حالة الاعمال التي لا تتطلب جودة معينة وبهذا يتحصل على أسعار منخفضة وهذا ناتج عن
 - عدم احترام مقاييس الإنتاج وعدم احترام الضمانات الاجتماعية الشروط الأمنية والتي يصعب مراقبتها في المؤسسات الصغيرة

- العمل الأسود والغش الضريبي بالإضافة على معدلات الأجور المنخفضة.¹

المطلب الرابع : خصائص المناولة الصناعية

تتسم المؤسسات المناولة بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات والمتمثلة فيمايلي²:

- تقوم المؤسسة المناولة بصناعة المنتج الذي تصممه المؤسسة الامرة ، من هذا المنطق توجد فوارق معتبرة بين تنظيم المؤسسة العادية وتنظيم المؤسسة المناولة فالمؤسسة المناولة لا تقوم بخدمات التسويق لأنها لا تباع منتجاتها ، ولا خدمات تصميم المنتجات لان المؤسسة الامرة تقوم بذلك ،
- تختلف العلاقات بين المؤسسات المناولة والمؤسسات الامرة عن التي نراها عموما في التسويق فهي مجرد علاقات بين مسؤولي التصنيع المؤسسات الامرة وصاحب المؤسسة المناولة ،
- هناك اختلاف من الناحية الاقتصادية ، بما ان خدمات المناولة اقل تنوعا فان النفقات العامة اقل ، ولا تحتاج المؤسسات المناولة الا لراس مال عامل ضعيف وهذا لأنها تقوم بتصميم المنتج ، وهي لا تقوم بتخزين لمنتجاتها التامة الا إذا كان هناك بند مفروض من طرف المؤسسة الامرة ،
- تتلقى المؤسسات المناولة طلبات مفتوحة أي ان كميات واجال تحدد فيما بعد ، وهذا ما يضع المؤسسة المناولة في وضعية عدم الاستقرار ، فبإمكان المؤسسة الامرة التقليل من طلباتها او حتى التوقف عن الطلب في حالة انخفاض نشاطها ، او كذلك قد تسعى المؤسسة الامرة الى إعادة ادخال الأنشطة المناولة ،
- تسيطر المؤسسات الامرة اثناء التفاوض على عملية تحديد الأسعار ، وهذا ما يؤثر سلبا على المؤسسات المناولة بالتالي على أجور عمالها ، فنلاحظ فرقا بين أجور عمال المؤسسات الامرة والمؤسسات المناولة ،
- بقاء المؤسسات المناولة ووظائف عمالها مهدد بالانخفاض القوي لدفتر طلباتها
- تتميز المؤسسات المناولة بصغر حجمها ، الذي يمنحها مرونة أكبر للاستجابة لطلبات المؤسسات الامرة.

¹ امال بختاوي ، مرجع سابق ، ص ص 82.

² فوزي ايت سعيد و محمد رضا بن لاغة ، مرجع سابق ، ص ص 160-161.

المطلب الخامس : مزايا وعيوب المناولة الصناعية

أولا . مزايا المناولة الصناعية:

للمناولة الصناعية جملة من المزايا ، لكلا طرفي العلاقة ، سواء بالنسبة للمؤسسات الأمرة أو المؤسسات المناولة

أ- بالنسبة للمؤسسة الأمرة بالأعمال:

هناك العديد من الإيجابيات ونذكر منها:

- تقليص التعقيد التنظيمي؛
- إن مناولة التخصص تسمح باكتساب تكنولوجيا أو بالدخول إلى مراحل إنتاج من الصعب على المؤسسة الأمرة أن تتولى القيام ا ، مثل الاستثمار في البحث والتطوير؛
- النهائية للعملية الإنتاجية ، حيث تقوم المؤسسة الأمرة بالتركيز على مهنتها الأساسية
- تخفيض التكاليف : ¹ ذلك عند إيكال مراحل إنتاجية معينة لمؤسسات أخرى متخصصة يمكنها الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار منخفضة ويمكنها استخدام عمالة متخصصة وغير مكلفة ، وهذا ما يسمح للمؤسسة الأمرة بدعم مركزها التنافسي والتفوق من خلال المنافسة السعرية؛
- تحسين الجودة : ² وذلك لتمتع المؤسسات المناولة بالخبرة والمهارة والتقنية العالية ومواكبتها للتحديث التكنولوجي ، ويتحقق ذلك بشكل خاص في حالة مناولة التخصص ، فتصبح المؤسسة الأمرة في غنى عن توظيف عمالة جديدة متخصصة أو تكوين العمال الموجودة ، هذا ما ينعكس إيجابا في مراحل لاحقة على جودة المنتج النهائي؛
- تسليم الإنتاج في الآجال المتفق عليه في العقد وبالتالي ربح ثقة الزبون؛
- تعد المناولة كآلية فعالة للاستجابة لتقلبات طلب السوق؛
- عندما تواجه المؤسسة الأمرة ارتفاع مؤقت في السوق تلجأ إلى مناولة قدرة الإنتاج

ب . بالنسبة للمؤسسة المناولة :

¹ Jean-CHARLES MATHE, "Dynamique concurrentielle et valeur de l'entreprise", édition EMS, France, 2004; p 210.

² R. PERCEROU, "Entreprise: Gestion et compétitivité" ed ECONOMICA. 1984, p 53.

أما المزايا التي تستفيد منها المؤسسات المناولة فهي :

- الحصول على مستوى مضمون من الطلبات ، فالمناولة وفقا ل ضمانات وعقود تربط بين المؤسساتيين؛
- المساعدة المالية والتقنية للمؤسسة الآمرة والتمتع بشهرتها؛
- تخفيض مصاريف الإشهار ، فكل ما ينتج فهو مسوق لا محالة؛
- تخفيض مصاريف التخزين؛
- رفع إنتاجية وفعالية المؤسسة المناولة: فتكون المؤسسة المناولة متخصصة في صناعة بعض الاجزاء أو القطع ، أو بعض الخدمات وهذا النوع من التخصص يمنح المؤسسة المناولة مستوى عال من الفعالية والمهارة وبالتالي مستوى عال من إنتاجية رأس المال واليد العاملة؛
- تعظيم استفادة المؤسسة المناولة من المؤسسة الآمرة من أجل التطور والتخصص والنجاح في الاندماج التكنولوجي المعقد .

ثانيا. عيوب المناولة الصناعية:

لكل مزايا هناك عيوب ومن بين هذه العيوب نذكر منها:¹

ا . بالنسبة للمؤسسة الآمرة :

إمكانية ارتفاع التكاليف المتعلقة الإنتاج التي تمت مناولته للمعايير المحددة في دفتر الشروط العقد؛

- إمكانية إطلاع المؤسسة المناولة على خصوصيات الإنتاج للمؤسسة الآمرة واستعمال ذلك لاحقا لصالح شركاء جدد منافسون للمؤسسة الآمرة الأولى؛
- تقوم المؤسسة الآمرة باختيار المناولين على أساس ثلاث معايير: السعر ، الجودة والآجال ، فإذا كان معيار السعر مراعى جدا ، فلن يكون هناك ضرورة لمراعاة معياري الجودة والآجال؛
- قد تكون تكلفة المناولة أكثر من الإنتاج الداخلي.

ب . بالنسبة للمؤسسة المناولة:

- يكون المناول في وضعية تبعية تقنية وتجارية بالنسبة للمؤسسة الآمرة؛

¹ الحاج مليانة ، دور المناولة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي الطور الثاني ، ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقة 2017 ، ص ص 11-12.

الفصل الأول _____ الإطار النظري للمناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وقوع المؤسسة في حالة منافسة مع باقي المناولين وربما منافسة مع المؤسسة الأمرة بحد ذاتها، والتي تستطيع في كل الأحوال أخذ إنتاج المناول، ونجد هذه الحالة في مناولة قدرة الإنتاج ؛
- على المؤسسة المناولة أن تتكيف دائما مع التقنيات المفروضة من طرف المؤسسة الأمرة ، آجال التسليم غير المعقولة المفروضة من طرف المؤسسة الأمرة؛
- حصول المؤسسة المناولة على عقد غير مربح وذلك نتيجة العرض الجد منخفض المقدم من قبل المؤسسات الأمرة؛
- محدودية عدد الزبائن.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مفهوم المناولة الصناعية واتضح لنا ان المؤسسات الاقتصادية تسعى الى تحسين أدائها وذلك بغرض تحقيق النمو والاستمرارية كما تعد المناولة الصناعية أداة فعالة ولها دور كبير في تحسين أداء وإنتاجية المؤسسة ، كما تعتبر معظم المؤسسات المناولة ماهي الا مؤسسات صغيرة ومتوسطة نشأت من اجل الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات المناسبة لتجاوز هذه الانحرافات وبالتالي تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: الانبياء

دراسة تطبيقية لمساهمة المناولة الصناعية في
تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأية تنمية صناعية حقيقية من خلال تلبية احتياجات الطلب المحلي من السلع الوسيطة والنهائية وخلق فرص العمل ، الا انها تواجه تحديات جوهرية ليس فقط في مجال الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية والمنافسة الشديدة المفروضة عليها ، بل لافتقارها كذلك الى التنظيم الجيد في معظم الدول النامية ، وانطلاقا من هذا المنظور اصبحت تنمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطلب جهاز فني معلوماتي متخصص للإشراف المباشر عليها يعرف ببورصة المناولة والشراكة بدلا من الأجهزة الكثيرة الأخرى التي تقوم بهذه المهمة في الوقت الراهن بما يترتب عنها من تضارب وتعارض وهو ما ينعكس سلبا عن تطور هذه الصناعات .

وسنحاول التطرق الي النقاط التالية:

-واقع المناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-بورصة المناولة والشراكة الجزائرية

-دراسة حالة البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط

المبحث الأول: واقع المناولة الصناعية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أصبح الوعي بأهمية دور المناولة في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد كبير لدى الجهات المعنية في الجزائر ، وهنا تجدر الإشارة الى تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والذي من خلاله يمكن إدراك مدى الحاجة الى انتهاج أسلوب المناولة الصناعية سعيا وراء إنعاش الصناعة المحلية وبالتالي الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص

المطلب الأول: تشخيص واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادي

إن المتتبع لاستراتيجية الجزائر في إطار ترقية المناولة يرى بوضوح كبير الاهتمام الذي باتت توليه الدولة لترقية النسيج الصناعي من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التي أصبح لها دور كبير في ترقية هذا النوع من أشكال التعاقد والشراكة الصناعية. فحتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي ، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية، غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة. ليتغير بذلك هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاط الاقتصادي. وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ليتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا .

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتكون من مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة ، وسيتم توضيح:

1-مكونات قطاع هذه المؤسسات في الجزائر خلال الفترة (2017-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2017-
(2021)

البيان	القطاع الخاص		القطاع العام	المجموع
	اشخاص معنوية	اشخاص طبيعية		
2017	609344	464892	267	1074503
2018	643493	498109	261	1141863
2019	671267	521829	243	1193339
2020	541461	689383	229	1231073
2021	565645	720495	225	1286140

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم "تشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات من 2017 الى 2021"، موقع وزارة الصناعة والمناجم ، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس 2021 العدد رقم 40، ص 7.

<https://www.industrie.gov.dz/bulletin-de-veille-statistique> يوم 2024/05/15

من خلال الجدول رقم (02) نرى أنه في نهاية 2021 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1266995 مؤسسة خاصة حيث حققت أعلى نسبة مقارنة بالمؤسسات العامة

وبلغ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 1359580 مؤسسة سنة 2022 حسب تقرير افريل 2023 ، CNAS/CASNOS/ECOFIE

نستنتج ان تراجع عدد مؤسسات القطاع العام من سنة الى أخرى راجع الى عمليات الخصخصة التي انتهجتها الجزائر

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تحقيق التوازن جغرافيا

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا خلال الفترة (2017-2022):

السنوات/المناطق	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2017	424659	1333177	51508
النسبة %	69، 69	86، 21	45، 8
2018	447817	141465	54211
النسبة %	69.59	1.98	8.43
2019	856779	270736	103558
النسبة %	69.59	1.98	8.43
2020	856779	270736	103558
النسبة %	69.60	21.99	8.41
2021	894882	283416	108068
النسبة %	69.57	8.40	8.40
2022	945153	300745	113905
النسبة %	69.51	22.12	8.38

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم "نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات من 2017 الى 2021"، موقع وزارة الصناعة والمناجم ، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس 2021 ص 7، <https://www.industrie.gov.dz/bulletin-de-veille>

statistique الاعداد ، 31، 34، 36، 38، 40

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التوزيع الجغرافي لمنطقة الشمال يضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسب ثابتة نسبيا عند 69.51% ثم تأتي في المرتبة الثانية الهضاب العليا وكانت النسبة محصورة ما بين 22، 20% أما منطقة الجنوب فهي تمتاز بتدني عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ان العدد ثابت نسبيا عند 8% ، هذا التباين بين المناطق كان له أثر على توزيع البنوك والمؤسسات المالية وحتى الصرافات الآلية بين منطقة الشمال والجنوب .

ومع الأخذ في الاعتبار عدد السكان الوطني اعتبارا من 01 يناير 2022 وفقا لتوقعات مكتب الإحصاءات الوطنية الذي يبلغ 45.5 مليون نسمة ، تبلغ كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 30 مؤسسة لكل 1000 ساكن حسب المنطقة ، تتمثل كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

* 34 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في شمال البلاد ،

* 23 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في منطقة الشرق؛

* 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في منطقة الجنوب

ج-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

الجدول رقم(04) -تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر للفترة (2017-2022

(

السنوات	نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			المجموع
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة		
	الاجراء	أرباب المؤسسات		
2017	151799 0	1060289	23679	2301958
النسبة%	58.34	40.75	0.91	100
2018	159161 4	1107453	22197	2724264
النسبة%	53، 58	65، 40	81، 0	100
2019	1626080	1171701	20955	2818736
النسبة%	58.13	41.17	0.70	100
2020	1737774	1230844	20898	2989516
النسبة%	58.13	41.17	0.70	100
2021	1828720	1286140	20108	3134968
النسبة%	58.33	41.03	0.64	100
2022	1928633	1359580	19608	3307821

النسبة %	58.31	41.10	0.59	100
----------	-------	-------	------	-----

المصدر: بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2017 الى 2022"، موقع وزارة الصناعة والمناجم ، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس 2022،

https://www.industrie.gov.dz/bulletin-de-veille statistique الاعداد 36، 34، 31، 40،

38،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :تزايد مستمر لعدد مناصب العمل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر حيث انتقلت من 1517990 منصب شغل في سنة 2017 إلى 1928633 منصب شغل في سنة 2022، وهي زيادة معتبرة مما تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام ودعم الحكومة ومختلف هيكل الدعم باعتبارها تشكل الأغلبية لهذا القطاع

-المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل

ونلاحظ ان اجمالي القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفع بنسبة 5.46 % بين عامي 2021 و 2022

• د-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الجدول رقم(05) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة

(2017-2021) الوحدة مليار دج

2021		2020		2019		2018		2017		
النسبة	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
12.13	1426.61	12.23	1299.91	12.66	1419.22	12.51	1362.21	12.775	1291.14	القطاع العام
87.87	10334.13	87.77	9326.55	87.34	10001.3	87.49	9524.41	87.225	8815.62	القطاع الخاص
100	11760.74	100	10626.46	100	11450.6	100	10886.62	100	10106.76	المجموع

المصدر : بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة لسنة 2017 الى سنة 2021"، موقع وزارة الصناعة والمناجم ، المديرية العامة لليقظة

الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس ، 2022

<https://www.industrie.gov.dz/bulletin-de-veille-statistique> العدد ، 40 ،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام في تحقيق القيمة المضافة حيث انخفضت النسبة من 12.77% سنة 2017 إلى 12.31% سنة 2021 وهو شيء متوقع بسبب قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة .ونلاحظ ان مساهمة القطاع الخاص في تحسين القيمة المضافة تزداد من سنة لأخرى حيث ارتفعت قيمتها من 8815 ، 62 مليار دج في سنة 2017 الى 10334.13 مليار دج سنة 2021 وهذا لان المؤسسات الخاصة تشكل النسبة الأكبر من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطمح من خلالها لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال ترقية المناولة من خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني فقد وضعت الجزائر استراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة ، والتي بدأت تتضح معالمها ب

1- إنشاء المجلس الوطني للمناولة والذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003 ويتجلى دوره فيما يلي:

- العمل على تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة
- تقديم اقتراحات من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني
- ترقية الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما. كما بادرت الجزائر إلى إتباع مجموعة من الإجراءات يمكن إجمالها في النقاط التالية :

* وضع إطار قانوني يسعى إلى ترقية المناولة: وهدفه تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية ، من خلال القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكرس النظام المناولة

* وضع برنامج عملي للتطوير وترقية المناولة وذلك من خلال:

أ- تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير و ترقية المناولة مثل قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم لقاءين متخصصين لتطوير و ترقية المناولة حول الأقطاب البتروكيمياوية لسكيدة (2000) وأرزو (2002) حيث سجلت مشاركة أكثر من 200 مؤسسة كبيرة وصغيرة في كل ملتقى ، بالإضافة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ، المنظم من طرف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير ساديس " بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، وذلك بالجزائر أيام 12 إلى 15 سبتمبر 2006

ب -تنظيم معارض متخصصة لتطوير وترقية المناولة مثل تنظيم الصالون الدولي الأول للشراكة والمناولة سنة 2002 والثاني سنة 2004 بوهران ، ثم الثالث سنة 2011 بإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، الصالون الدولي لترقية المناولة والشراكة (2003) بالجزائر العاصمة ، الصالون الوطني للتغذية والتغليف (2002) بعنابة ، الصالون الوطني الأول المنعكس للمناولة (2011) بمشاركة 50 مؤسسة وطنية.

2- تأهيل بورصات المناولة والشراكة: حيث تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وبرنامج ميدا (MEDA) على القيام بعملية تأهيل البورصات المناولة والشراكة الجهوية

ربط البورصات الأربعة مع الفروع التي تنشأ على المستويين المحلي والخارجي: من خلال ربط البورصات الأربعة مع بعضها ، وكذا ربطها مع المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة. وفي هذا الإطار فقد تم الإعلان في شهر جوان من سنة 2009 عن ميلاد التنسيق الوطنية لبورصات المناولة والشراكة من طرف المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة ، وتعمل التنسيقية على الرفع من مستوى تمثيل الجزائر في الخارج.

كما تسعى الدولة ربط شبكة بورصات المناولة والشراكة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة ، حيث تم الاتفاق مع الطرف التونسي والمغربي وبمشاركة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين على وضع اللمسات الأولى

لتحقيق شبكية تربط بورصات المناولة والشراكة للدول المغاربية الثلاثة بالإضافة إلى إنشاء ملحقات محلية لبورصات المناولة والشراكة في إطار تعزيز مهام البورصات الجهوية للمناولة والشراكة سعيا لتقريب تمثيلية هذه البورصات مع المتعاملين الاقتصاديين امرين كانوا او مؤسسات مناولة

المطلب الثالث: معوقات ترقية المناولة الصناعية في الجزائر

تعترض المناولة الصناعية في سبيل انتشارها واستخدامها في الجزائر كغيرها من الدول النامية عديد المعوقات لعل أهمها: ¹

- ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها.
- عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار.
- عدم وجود قوانين واضحة منظمة للمناولة الصناعية ، عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري.
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية.
- نقص في الموارد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة.

المبحث الثاني: بورصة المناولة والشراكة في الجزائر

أصبح الوعي بأهمية دور بورصات المناولة والشراكة في ترقية أسلوب المناولة والشراكة الصناعية ، في تزايد كبير لدى الجهات المعنية في الدولة. وقد انطلقت التجربة الجزائرية في مجال بورصات المناولة والشراكة الصناعية مع مطلع التسعينات بالتعاون بين عدد من الأقطار العربية ومنظمة اليونيدو باعتبارها المنفذة لبرنامج الإنماء للأمم المتحدة الذي يتولى جانب التمويل ونتج عن هذه التجربة إنشاء (أربع) بورصات للمناولة والشراكة في الجزائر

المطلب الأول: ماهية بورصة المناولة والشراكة الجزائرية

تعتبر بورصات المناولة والشراكة الجزائرية جمعيات ذات غرض غير مريح ، تتكون من مؤسسات عمومية وخاصة ، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

أولا - نشأة بورصات المناولة والشراكة الجزائرية: لقد تم إنشاء بورصات المناولة والشراكة في الجزائر طبقا لأحكام القانون رقم ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات وفق المشاريع التالية: 04 90-31 المؤرخ في

¹ عبد الرحمان بن جدو ، واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية ورقة قدمت الى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ، ص13.

مشروع 01990/PNUD-DP/ALG الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية مشروع 004/95/PNUD/ALG الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشائها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع 004/95/PNUD/ALG. والجدير بالذكر أن نشأة بورصات المناولة والشراكة في الجزائر ، لم تتم دفعة واحدة ، وإنما تم ذلك وفق التسلسل الزمني التالي: البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة "BASTP" أنشأت بتاريخ 11 سبتمبر 1991 وتم اعتمادها في 12 أبريل 1992 بورصة المناولة والشراكة للشرق "BSTPE" أنشأت بتاريخ 18 ماي 1993 وتم اعتمادها في 08 جانفي 1994 بورصة المناولة والشراكة للغرب "BSTPO" أنشأت بتاريخ 09 نوفمبر 1997 وتم اعتمادها في 03 أكتوبر 1999 بورصة المناولة والشراكة للجنوب "BSTPS" أنشأت بتاريخ 20 أبريل 1998 وتم اعتمادها في 03 أكتوبر 1999.

ثانيا - تعريف بورصات المناولة والشراكة الجزائرية:

تعتبر البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة جمعية مهنية تستمد أحكامها من القانون رقم 90/31 المؤرخ في 04 سبتمبر 1990 المتعلق بالجمعيات ، وهي بمثابة جهاز خدماتي تقوم بعمليات تشخيص وتحديد فرص المناولة المتوفرة لدى المؤسسة الأمرة وعرضها على المؤسسات المناولة المتخصصة كما تعرف بورصة المناولة والشراكة الجزائرية بأنها مركز للتنمية الاقتصادية متخصص في تشجيع المناولة الصناعية والخدمات فيما بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية من خلال ربطها ببعض المؤسسات الأمرة والمؤسسات المنفذة للأوامر) ، منظمة في شكل جمعية مهنية صناعية أنشئت في 11 سبتمبر 1991 بمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وبدعم من الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / اليونيدو). وهي جزء من الشبكة العالمية للمناولة التابعة إلى الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).¹

¹ عزيزو سليمة مداخلة بعنوان دور بورصات المناولة والشراكة في تفعيل علاقات التكامل بين المؤسسات الصناعية ، جامعة الجزائر ، 2023، ص 125-126.

ثالثا - دور بورصات المناولة والشراكة الجزائرية¹:

- في الواقع تلعب بورصات المناولة والشراكة في الجزائر دورا هاما في تحقيق التكامل الصناعي على وجه العموم وفي تنمية المناولة الصناعية على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بالأدوار التالية:
- ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها بإمكانها عرض خدمات وذلك بواسطة الوثائق التي تتمركز لديها بخصوص الإمكانيات التقنية للإنتاج والشروط المحلية لممارسة النشاطات الصناعية
 - بالإضافة إلى ذلك فإنها تقدم معلومات ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ حديثا في إقليم البورصة .
 - كما تتوفر على إمكانية تقديم مساعدات تقنية واستشارات في التسيير للمؤسسات الصغيرة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف.
 - رفع الوعي بأهمية المناولة والشراكة الصناعية في تطوير القطاعات الصناعية الإسهام في تنمية علاقات التبادل والتكامل الصناعي العمل على تشجيع القطاعات الصناعية على إتباع أسلوب التخصص والتطوير واللجوء إلى المناولة.
 - العمل على الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية.

رابعا - الانضمام و الانسحاب من بورصة المناولة والشراكة:

يتم الانضمام والانسحاب إلى ومن البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة وفق طريقة معينة ، نظهرها كما يلي :

- 1- الانضمام إلى بورصة المناولة والشراكة : يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي الانضمام إلى البورصة ، بقبوله للقانون الأساسي والقانون الداخلي كتابيا ، واستلامه إشعار القبول من طرف المكتب التنفيذي الممثل

¹ عزيرو سليمة ، مرجع سابق.ص126.

في شخص رئيس المكتب ، كما يكون تمثيل المنخرط عن طريق المدير العام أو المالك أو الممثل الذي اختارته المؤسسة. كما يجب دفع مبلغ الاشتراك المحدد من طرف البورصة. .

ب - الانسحاب من بورصة المناولة والشراكة: يمكن الانسحاب من العضوية في بورصة المناولة والشراكة عن طريق - الاستقالة عدم دفع الاشتراكات الشطب الذي يقره مجلس الجمعية عن طريق الانتخاب بالأغلبية في حالات الإخلال بالقانون الأساسي أو القانون الداخلي للبورصة ؛ التقصير في القانون القضائي. يفقد المنسحب من العضوية في بورصة المناولة والشراكة كل حقوقه على الأموال التي دفعها ، كما يمكن للمستقل أو الذي امتنع عن دفع الاشتراكات من الانضمام إلى البورصة إذا رغب في ذلك عن طريق تقديم طلب مكتوب.¹

المطلب الثاني: مهام تنظيم وسير بورصة المناولة والشراكة الجزائرية

مهما تكن طبيعة بورصات المناولة فقد أنشئت كمراكز للإعلام التقني الصناعي بنك للمعطيات وتعتبر البورصات نقطة التقاء وأداة ضبط بين العرض والطلب على نشاطات المناولة الصناعية وأداة لمساعدة الشركاء.

أولاً-المهام الأساسية لبورصات المناولة والشراكة: بالرغم من حداثة بورصات المناولة والشراكة في الجزائر فهي تهدف من خلال نشاطاتها المتعددة إلى تقديم المساعدات لمختلف الشركاء وخاصة القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق قيامها بالمهام التالية:

- إنشاء بنوك معطيات حول القدرات الصناعية للمؤسسات من أجل الوصول إلى دليل فرص المناولة ،
- المشاركة في نشاطات تكتيف النسيج الصناعي عن طريق تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة
- ترقية المناولة والشراكة على الصعيد الجهوي والوطني والدولي ،
- استعمال الحد الأقصى للإمكانات المتواجدة ترقية المنتج الوطني والمساهمة في تغطية الأسواق الداخلية بواسطة تطوير نسبة النوعية / السعر

¹ عزيزو سليمة ،مرجع سابق.ص129.

- تنظيم ايام تقنية وصالونات للعرض التقارب أصحاب الأوامر والمناولين
- المساعدة في تحديد برامج التكوين ورسالة رؤساء المؤسسات وكذا تأطيرهم.
- تأسيس فضاء وسيط محترف الصالح المتعاملين والذي يمكن أن يكون همزة وصل للتشاور مع السلطات العمومية.

ثانيا-تنظيم وتسيير بورصات المناولة والشراكة الجزائرية:

إن تنظيم وتسيير بورصات المناولة والشراكة الجزائرية يخضع إلى كل من النظام الأساسي والقانون الداخلي لكل بورصة تتكون بورصة المناولة والشراكة الجزائرية من المؤسسات المنخرطة وبمشاركة حكومية ، يقع تسييرها من قبل إدارات مختصة في مجال المناولة والشراكة يتم تعيينها وفق الطريقة التالية: ¹

1 -الجمعية العامة: تتكون الجمعية العامة لكل بورصة من المؤسسات الخاصة والعمومية المنخرطة فيها والمتواجدة في إقليمها ، بالإضافة إلى هيئات عمومية ومهنية ، كما تقوم بالأعمال التالية:

- انتخاب مجلس الإدارة
 - المصادقة على القانون الأساسي والقانون الداخلي للبورصة
 - الاطلاع على التقارير الخاصة بالنشاطات المحققة المصادقة على الحسابات الخاصة بالدورة.
- 2-مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء المنتخبة من طرف الجمعية العامة بالإضافة إلى الأعضاء الشرفية التي تعينها الجمعية العامة والممثلة في الهيئات العمومية والهيئات المهنية. يقوم مجلس الإدارة بـ:

- انتخاب المكتب التنفيذي
- متابعة التسيير المالي للبورصة؛
- الترخيص للنفقات اللازمة من أجل قيام البورصة بمهامها

¹ عزيزو سليمة: مرجع سابق ص ص130-131.

الفصل الثاني - دراسة تطبيقية لمساهمة المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- المصادقة على الحسابات الختامية في نهاية النشاط

3-المكتب التنفيذي: يتكون المكتب التنفيذي من الأعضاء المنتخبة من طرف مجلس الإدارة وهم:

- رئيس المكتب التنفيذي

- نواب للرئيس

- المؤمن على الخزينة

4-العمال الدائمين: يقوم رئيس المكتب التنفيذي للبورصة بتوظيف عمال دائمون مختصين 'contrat de

performances" في أعمال المناولة عن طريق التوظيف بعقد الكفاءة وهم:

- المدير التنفيذي للبورصة.

- إطارات ذوي الاختصاص

- مساعدون إداريون.

المطلب الثالث: القطاعات المستهدفة لبورصات المناولة الجزائرية.¹

أولت بورصات المناولة والشراكة الجزائرية اهتماما ملحوظا ببعض القطاعات دون الأخرى بسبب طبيعة النشاطات المهيمنة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة ، والذي أدى إلى وضع نظام معلومات محين حول هذه القطاعات.

* **القطاعات المستهدفة:** بحكم عدم تماثل فعالية القطاعات في مردودها واختلاف درجة تعقد النشاطات من قطاع إلى آخر ، قامت البورصة الوطنية للمناولة والشراكة بوضع بعض القطاعات محل الأولوية في نشاطاتها واهتماماتها ، ومن بينها تذكر :

- صناعة تحويل ومعالجة المعادن
- صناعة المعدات
- الصناعة الغذائية
- الصناعة البلاستيكية / المطاط
- الصناعة الكيماوية | مستحضرات التجميل / مشتقاتها؛
- الصناعة النسيجية -الصناعة الجلدية / الجلود. الصناعة النسيجية
- صناعة الورق / الكرتون / التغليف؛
- الصيانة
- كهرباء / إلكترونيات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- مواد البناء؛
- الصناعات الأخرى؛
- الخدمات

¹ سليمة عزير: مرجع السابق ص ص 131-132.

- التوزيع

-الدراسات / إرشادات / التدريب؛

- النقل

- لبناء / الأشغال اليومية / المياه

المبحث الثالث: البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة

-ناحية الوسط B-A-S-T-P

تعد البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة الصناعية وسط أول بورصة أنشأت للسهر على تنظيم وترقية أسلوب المناولة والشراكة في الجزائر

المطلب الأول: التعريف بالبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة-ناحية الوسط -

لقد تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة طبقا لأحكام القانون رقم المؤرخ في

04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات وفق المشروع PNUD-DP/ALG 01990/الموقع في سبتمبر 1990 بتاريخ 11 سبتمبر 1991 وتم اعتمادها بتاريخ 12 أبريل 1992.

أولاً- تعريف بورصة الجزائرية للمناولة والشراكة "الوسط BASTP" على غرار بورصات المناولة والشراكة الجزائرية الثلاثة (بورصة المناولة والشراكة للشرق بورصة المناولة والشراكة للغرب و بورصة المناولة والشراكة للجنوب) تعتبر البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة - ناحية الوسط - جمعية مهنية ، لا تهدف إلى الربح تستمد أحكامها من القانون رقم 90/31 المؤرخ في 04 سبتمبر 1990 المتعلق بالجمعيات أنشأت طبقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "ONUDI" وبدعم من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، ويقع مقرها بأعالي حيدرة بالجزائر العاصمة.

تعتبر بورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط مركز للإعلام التقني الصناعي ولترقية المناولة بين المؤسسات، بهدف الوصول إلى الاستعمال الأمثل والأكثر عقلانية للقدرات المتوفرة أو التي ستتوفر في المستقبل. زيادة على كون البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط -نقطة لقاء ووسيلة لتنظيم

العرض والطلب في مجال المناولة الصناعية، فإنها تعد كذلك وسيلة لدعم الشركاء ، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقوم بورصة المناولة الجزائرية للمناولة والشراكة بتقديم الاقتراحات من أجل تعزيز وتنمية الاندماج والتكامل للنسيج الصناعي الوطني ، والمساهمة في رفع الإنتاجية والمردودية والتخصص الفرعي ، وتحسين الجودة والتسيير وترقية التصدير .

كما تعد البورصة بهذا الشكل حلقة تواصل بين المؤسسات الكبرى (الأمرة بالأعمال) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المنفذة للأعمال).

تعد بورصة المناولة والشراكة آلية من أهم الآليات المتبعة في تنظيم وتحقيق التكامل بين المؤسسات وبذلك فهي وسيلة لتطوير وترقية المناولة والشراكة. كما أنها تساهم وبقوة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تعد النواة الحقيقية التي تمحورت حولها معظم المؤسسات الصناعية الكبرى والثقيلة ومنها انطلقت واتسعت دوائرها وتنوعت منتجاتها ، فهي تتميز بالقدرة على خلق المزيد من الثروات وفرص العمل الدائمة. ومن أجل تغطية كافة التراب الوطني ، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء ثلاثة بورصات للمناولة بدعم من برنامج الأمم المتحدة في كل من قسنطينة ، وهران وغرداية.

ثانيا-الأعضاء المكونة للبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط:

تتكون البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة من عدد غير محدود من الأعضاء مصنفين إلى:

- **الأعضاء الشرفيين** : يعينون من طرف الجمعية العامة وهذا باقتراح من طرف مجلس الإدارة عرفانا للخدمات التي يقدمونها إلى الجمعية

- **الأعضاء المنخرطين**: وهم المؤسسات الأمرة بالأعمال والمؤسسات المنفذة للأعمال (المناولة) المنخرطة والتي دفعت ما عليها من اشتراك وتساهم في تحقيق أهداف البورصة¹

- **الأعضاء المراسلة** كل المؤسسات التي تتصل بالبورصة لتطلب خدماتها ، أو تريد المشاركة في (الملتقيات الاجتماعات الأيام دراسية ، التظاهرات إلخ) التي تنظمها البورصة ، لابد أن تكون مؤسسات

مراسلة قانونا. ولا يمكن لهذه المؤسسات تقديم خدماتها (أي القيام بالأعمال المناولة) ، إلا بعدما تعلن انخراطها في البورصة

- **الأعضاء الشريكة:** وهم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المعينون من طرف المجلس على أساس القدرات والكفاءات للمشاركة في نشاطات البورصة.

ثالثا - تنظيم وتسيير البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط

تتكون البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط - من الهيئات التالية:

01-الجمعية العامة: تتكون من ممثلي المؤسسات المنخرطة في الجمعية المهنية حسب ما تنص عليه المادة (05) من القانون الأساسي للبورصة ، وتجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة بطلب من رئيس المكتب التنفيذي للاطلاع على التقارير الخاصة بالنشاطات المحققة ، والمصادقة على الحسابات الخاصة بالدورة. كما يمكن للجمعية العامة ، الاجتماع في جلسات غير عادية بطلب من (ربع) (411) الأعضاء وهذا بعد (30) يوم من إيداع الطلب لدى أعضاء مجلس الإدارة. يقوم أعضاء الجمعية بـ:

- انتخاب مجلس الإدارة؛

- تحديد مبلغ الاشتراك

- تحديد مشاركة المؤسسات

من خلال الجدول يمكن ملاحظة تنوع المؤسسات المنخرطة والمشكلة في أغلبها من مؤسسات خاصة مع قليل من المؤسسات العمومية وهذا راجع إلى تخلي الدولة عن أغلبية مؤسساتها في إطار عملية الخصخصة .

2- مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة من 20 إلى 24 عضو موزعة كما يلي: أعضاء منتخبة من طرف الجمعية العامة لمدة ثلاثة (3) سنوات قابلة للتجديد بأعضاء تعينها الهيئات العمومية ، الممثلة في الوزارات أعضاء تعينها الجمعيات المهنية الأخرى.

3-المكتب التنفيذي: يتم انتخاب أعضائه من أعضاء مجلس الإدارة وبحضور على الأقل نصف أعضاء المجلس ويتكون المكتب التنفيذي من :

- رئيس المكتب يقوم رئيس المكتب التنفيذي بتمثيل البورصة في كل أعمالها المدنية ، وأينما اقتضت الضرورة.

-نائبين للرئيس

-المؤمن على الخزينة

-الكاتب العام.

4- العمال الدائمون: توظف بورصة المناولة عمال مختصون للسهر على نشاطات البورصة ويتكونون من :

-المدير : يقوم مجلس الإدارة باقتراح من طرف المكتب التنفيذي ، بتعيين مدير البورصة للقيام ببعض الأعمال التي يتنازل عليها رئيس البورصة لضمان السير العادي للبورصة

- عمال إداريين و / أو تقنيين : يمكن للمكتب التنفيذي توظيف إداريين من أجل تسيير الموارد البشرية والمالية للبورصة.

رابعا -الهيكل التنظيمي للبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط¹

يتكون الهيكل التنظيمي للبورصة ، زيادة على الهياكل المذكورة سابقا ، من الأقسام التالية:

- قسم التنمية: يقوم بالأعمال التالية:

*الترقية

* تنمية الشراكة

*تنشيط وتنظيم الصالونات المحاضرات والندوات

¹ القانون الأساسي للبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة-وسط-

*التسويق.

- **قسم المناولة:** يهتم بالأعمال التالية:

الإعلام الآلي؛ . بنك المعلومات . الإحصاء؛ . التسهيلات . ملفات المؤسسات.

- **قسم الإعلام والعلاقات الدولية:** يهتم بـ:

الإعلام . العلاقات الدولية . اليقظة الإستراتيجية . التوثيق؛ . إصدار النشريات والمجلات

- **قسم الموارد المالية والإدارة:** يسهر على الأعمال التالية:

التسيير الإداري؛ . التسيير المحاسبي؛ . الخزينة؛ . متابعة . بطاقات الانخراط . تسيير العقود؛ . الجوانب القانونية.

المطلب الثاني: مهام بورصة المناولة وأسلوب نشاطها

رغم حدثتها وقصر عمرها ، تقوم البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بالمهام المنوطة بها ، وذلك بتطبيقها لأسلوب نشاط معين

اولا- مهام البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة : تقوم البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بالمهام التالية:

- القيام بالزيارات الميدانية إلى المؤسسات من أجل إحصاء الطاقات الإنتاجية المتوفرة لديها وفرص المناولة الممكنة

- إنشاء بنوك معطيات حول القدرات الصناعية للمؤسسات من أجل الوصول إلى دليل فرص المناولة

- الربط ما بين العرض والطلب في مجال المناولة والشراكة على المستوى المحلي والأجنبي.

- عقلنة الاستثمارات ، عن طريق وضع تحت تصرف المتعاملين مشاريع صناعية

- الاستغلال الأقصى للطاقة الإنتاجية ، وتنظيم لقاءات متخصصة وندوات بين المناولين والأمرين بالأعمال تتناول مواضيع المناولة.

الفصل الثاني - دراسة تطبيقية لمساهمة المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- إعداد نشریات إعلامية تقنية واقتصادية للاتصالات حول فرص المناولة والشراكة الصناعية؛ - ترقية المناولة والشراكة على الصعيد الجهوي والوطني والدولي؛

- تنظيم أيام تقنية وصالونات للعرض ليتقارب أصحاب الأوامر بالمناولين؛

- ربط بين رجال الأعمال الوطنية والأجنبية تنظيم الزيارات التقنية بالخارج ؛ تنظيم المعارض المتخصصة؛ المشاركة في المعارض التجارية في كل من الجزائر والخارج ل تعريف بأعضائها وتحديد الفرص المتاحة لهم؛

- المساهمة في الحد من العجز الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأعضاء في مجال المعلومات. تقوم البورصة الجزائرية للمناولة

ثانيا - أسلوب نشاط البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة: والشراكة بتحقيق مهماتها عن طريق القيام بالأعمال التالية:

1- الربط بين علاقات الأعمال : تقوم البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة من منطلق الطلبات التي ترد إليها من المؤسسات الأمرة بالأعمال تصاميم القطع الكميات ، المهلة....) بالبحث عن المناولين الذين بإمكانهم تحقيق هذه الأعمال المطلوبة ، والاتصال بهم شخصيا للتشاور معهم ثم بعد ذلك تقوم بإعداد قائمة باسم المؤسسات المناولة المستعدة للقيام بهذه الأعمال وتعرضها على المؤسسات الأمرة بالأعمال.

في بحثها عن المناولين المطلوبين تقوم البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة بإعطاء الأولوية إلى المناولين المنخرطين لديها وإذا لم تجد ، فإن البحث سوف يمتد إلى:

- المنطقة الجغرافية المحلية (الولايات المجاورة)

- الشبكة المحلية لبورصات المناولة والشراكة

- الشبكة العالمية الأجنبية (حسب رغبات الزبائن)

المهم هو إيجاد الرد الإيجابي على طلبات الأمرين بالأعمال.

لا تشارك البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في المفاوضات التي تجمع بين الأمرين بالأعمال والمناولين ، ولا تتلقى مقابل ذلك على أي نوع من التعويضات .

2- بنك المعلومات: تستعمل البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة البرمجيات المعدة والمقدمة من طرف اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) في إحصاء قدرات المؤسسات المنخرطة لديها بصفة منتظمة ، هذه البرمجيات مستعملة من طرف جميع بورصات المناولة والشراكة في العالم المنتسبة إلى منظمة اليونيدو.

3- الوثائق والمستندات: تتوفر البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة على مستندات ووثائق تتناول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن لأي شخص الإطلاع عليها في عين المكان فقط.

4- مناطق التدخل: يغطي نشاط البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط - المناطق الجغرافية التالية: 44 : عين الدفلى 16:الجزائر 06:بجاية 09: البليدة 10:البويرة

35: بومرداس 26: المدية 28:المسيلة 42: تيبازة 15: تيزي وزو.

ثالثا -تعهدات البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة وفاء للمهام التي وجدت من أجلها البورصة

الجزائرية للمناولة والشراكة ، فهي بذلك تتعهد بالالتزامات التالية:

- أن لا تكون مصلحة تجارية أو مصلحة للمشتريات ، بل هي بمثابة دعائم لهذه المصالح ، عن طريق تزويدها بالمعلومات التي تطلبها منها؛

- أن تمارس نشاطها بشفافية تامة وبطريقة واضحة ومحددة على أن تكون الاستشارات دائما غير مصفوح عنها بينما المناولين الذين تم اختيارهم للقيام بالأعمال يتم إعلامهم بأسماء الطالبين لأعمالهم.

- البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في خدمة المنخرطين.

- تتعهد البورصة باحترام السرية حول المعلومات التي سلمتها لها المؤسسات.

- البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة لا تقبض عمولات عن الخدمات التي تقدمها.

الفصل الثاني - دراسة تطبيقية لمساهمة المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

- لا تنتظر البورصة الجزائرية الطلبات التي ترد إليها من طرف المتعاملين معها للقيام بعملها ، بل لابد عليها أن تلعب دور المنشط من خلال تنظيم عمليات خاصة.¹

¹ عزيرو سليمة مرجع سابق ص ص 139-141.

المطلب الثالث : افاق البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة

تسعى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة الى:

- القيام بدراسة حول موضوع المناولة في الجزائر ، لتمكين البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة وكذلك المجلس الوطني لترقية المناولة ، الوقوف عن الحالة الحقيقية للمناولة الصناعية في الجزائر . إن الهدف من هذه الدراسة ، توضيح الرؤية للمتعاملين من أجل تمكينهم من تحديد اتجاهاتهم ومساهماتهم في ترقية المناولة ، كما أن هذه الدراسة تمكن البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة من التعرف على القدرات المتاحة لتنمية وترقية المناولة حسب التخصصات ، من أجل تقديم أحسن عروض للخدمات

- عقلنة الاستثمارات من طرف كل المتعاملين الذين يرغبون إتباع هذه المعطيات في اختيار المعدات التي يريدون اقتنائها. وعليه يجب التقليل من حجم الاستثمار في الآلات واللجوء إلى المناولة

- ترقية النشاطات المرتبطة بالإبداع والخدمات ، باعتبار أن المحيط الصناعي يتصف بقطاع مناولة متطورة يحفز على إنشاء مؤسسات خاصة بالتركيب أين الإبداع ، المظهر التجارة والتسويق نقاط قوة فيها ، كما يمكنه أن يكون السبب في تطوير إنشاء المؤسسات الملحقة بالصناعة مثل: الدراسات تقديم المساعدات والإرشادات للمؤسسات التسويق والخدمات المتعلقة باستعمال الإعلام الآلي ..الخ

- تشجيع المؤسسات على المشاركة في التظاهرات الاقتصادية كالمعارض المحترفة المحلية أو الجهوية والدولية للتعريف بطاقتها وحرفيتها في مجال المناولة

- تسطير وبرمجة التظاهرات المحترفة والمتخصصة ، مثل صالونات المناولة في أوروبا وإفريقيا في البرنامج الرسمي لوزارة التجارة ، من أجل إفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة من دعم الهيئة الخاصة بتقديم الدعم للتصدير " FSPE إلى 80% تنظيم معرض واحد فقط خاص بالمناولة في الجزائر (سنويا) من طرف شبكة البورصات بالتنسيق مع المجلس الوطني لترقية المناولة

- تحسيس المؤسسات الأمرة بالأعمال على القيام بتحديد احتياجاتها من الأعمال المناولة عن طريق شبكة بورصات المناولة الموجودة ، وعن طريق تنظيم أبواب مفتوحة أو شبه معارض جهوية للتقليل من إستيراد

الفصل الثاني - دراسة تطبيقية لمساهمة المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

القطاع الإنتاجية التي يمكن إنتاجها محليا؛ تحسيس ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة في الإجراءات التنظيمية للحصول على شهادة ISO .

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر المناولة الصناعية أحد أهم الوسائل والأساليب في تحقيق التخصص والتميز في الأعمال انطلاقا من المزايا التي من شأنها تدعيم تنافسية المؤسسة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان المناولة الصناعية تساهم بشكل كبير في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لترقية نشاط المناولة الصناعية تكوين بورصات المناولة والشراكة التي هي عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية الذي تولده وتحسين النوعية الذي تضمنه.



خاتمة

خاتمة

أصبحت المناولة الصناعية تأخذ حيزا هاما من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ونحتل اليوم أكثر فأكثر مكانة ذات أهمية خاصة في اقتصاد البلدان الصناعية ، والتي اثبتت الدور الكبير الذي لعبته هذه الاستراتيجية في تفعيل علاقات التبادل والتعاون المستمر بين المؤسسات ، بما يضمن تحقيق معدلات اعلى للنمو الاقتصادي.

وفي ظل محاولة الجزائر إنجاح عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، وفي ظل محيط دولي غير ملائم و متميز بالمنافسة الحادة وغير المدعمة ، وجب على الدولة التكيف اكثر مع المناولة الصناعية من اجل تخفيف الضغوطات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة الى الاهتمام بمختلف الاليات الداعمة لترقية هذا الأسلوب لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كتفعيل دور بورصات المناولة والشراكة وكذا المراكز الأخرى ذات الصلة بهذا المجال وكذا مختلف اليات الدعم ذات الصلة بهاته المؤسسات كحاضنات الاعمال ومراكز التسهيل بالإضافة الى تكييف المنظومة التشريعية لتنمية هذا النوع من أنواع الشراكة الاستراتيجية ، سعيا وراء تحقيق معدلات اعلى للنمو وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.

وعليه فان هاته الدراسة التي وسمت بعنوان-دور المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-والتي تمثلت اشكالياتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
وبهدف الإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم التوصل الى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما تم التوصل اليه في الجانب التطبيقي

نتائج الدراسة : يمكن ايجاز هذه النتائج فيما يلي

- تساهم المناولة الصناعية بشكل إيجابي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تواجه المناولة الصناعية عراقيل مالية وإدارية وتسويقية تتمثل فيما:
- ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها.

- عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار .
- عدم وجود قوانين واضحة منظمة للمناولة الصناعية ، عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري.
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية.
- - نقص في الموارد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة
- تعتبر المناولة الصناعية كإستراتيجية هامة لتعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال إنشاء المجلس الوطني للمناولة، وتكوين بورصات المناولة والشراكة التي هي عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية الذي تولده وتحسين النوعية الذي تضمنه.
- الاقتراحات: من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا اقتراح بعض النقاط التالية :**
- يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بدراسة جدوى قبل إبرام العقود في إطار المناولة الصناعية
- يجب الاستفادة من المزايا التي توفرها مراكز المناولة كبورصات المناولة والشراكة مثل الاستشارة والمعلومات الخاصة بفرص الشراكة
- يتعين تنسيق جهود المؤسسات الامرة بالأعمال والمؤسسات المناولة لها في ميادين البحث والتطوير بهدف نقل التكنولوجيا واستخدامها في الكشف عن أسواق جديدة لطرح منتجاتها.
- آفاق الدراسة :** يمكن اقتراح بعض المواضيع التي لها صلة بموضوع البحث والتي من الممكن أن تكون عناوين وبحوث مستقبلية:
- تحليل التحديات التي تواجه المناولة الصناعية في الجزائر ،
- دراسة تأثير التكنولوجيا الحديثة على فعالية المناولة الصناعية.
- مقارنة تجربة المناولة الصناعية في الجزائر مع دول المغرب العربي.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا : الكتب :

1-محمد طه ابراهيم أسامة ، "النظرية العامة لعقود الباطن " دار النهضة العربية ، مصر ، 2008
ثانيا: المقالات والملتقيات:

1--بختاوي امال ، المناولة الصناعية في الجزائر بين الواقع والتحديات ،مجلة المشكاة في الاقتصاد
التنمية والقانون المجلد 05 العدد 01 السنة 2020

2-بويعقوب نور الدين ، المناولة الصناعية -التجربة المغربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة
الصناعية ، الجزائر 2006

3-بن جدو عبد الرحمن ، واقع ومستقبل المناولة الصناعية في المنطقة العربية ، المؤتمر العربي
الأول للمناولة الصناعية ، الجزائر ، 2006.

4-عزيزو سليمة، مداخلة بعنوان دور بورصات المناولة والشراكة في تفعيل علاقات التكامل بين
المؤسسات الصناعية ،جامعة الجزائر ،2023،

5-فدول و ا.يزيد د. سيد حياة : مدى مساهمة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في الجزائر والنهوض بها ، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية ديسمبر 2017 ، المجلد
01 ، العدد 02 ، الجزائر

6- فوزي ايت سعيد و بن لاغة محمد رضا ، اثر المناولة الصناعية في ترقية المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة ، جامعة الجزائر ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 07 العدد 01/2023

7- لزرق محمد واخرون ، المناولة الصناعية الإبداعية للشراكة الاقتصادية والوسيلة لتطوير تنافسية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة ادرار الجزائر ، يومي 21-22
فيفري 2017 ، دار الكتاب العربي ، الجزء الثاني .
الاطروحات والمذكرات :

1-لزررق محمد واخرون ، المناولة الصناعية الإبداعية للشراكة الاقتصادية والوسيلة لتطوير تنافسية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة ادرار الجزائر ، يومي 21-22

فيفري 2017 ، دار الكتاب العربي ، الجزء الثاني .

2-بن جيمة عمر ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التخفيف من حدة البطالة ، مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة حوكمة الشركات ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2010-
2011

3-مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011.

4-مليانة الحاج ، دور المناولة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي الطور الثاني ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2017

8-آيت زيان كمال ، المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ، الجزائر ، 2006.

9-عزيرو سليمة،بورصة والمناولة والشراكة وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، 2009.

10-علوي فاطمة الزهراء ، المناولة كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع دراسة تطبيقية في قطاع المحروقات ، رسالة ماجستير ، الجزائر 2010

القوانين والمراسيم:

1. القانون الأساسي للبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة-وسط-

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق ل 11 يناير سنة 2017

ثانيا : المصادر و المراجع الأجنبية

1. Group de travail transversal-maitrise de sous-traitance et mode de Collaboration
Colloque de prospective ingerieurs et techniciens. La londe des Maures 26/.28 juin
2007 .
2. Henri MAHE ، "Dictionnaire de gestion" (vocabulaire ، concepts et outils) ، édition
economica ، paris ، 1998 ،
3. Jean-CHARLES MATHE ، "Dynamique concurrentielle et valeur de l'entreprise" ،
édition EMS ، France ، 2004
4. R. PERCEROU ، "Entreprise: Gestion et compétitivité" ed ECONOMICA. 1984



فهرس المحتويات

TABLE DES MATIERES

ب.....	مقدمة:
ب.....	إشكالية الدراسة:
ج.....	أهمية الدراسة:
د.....	اهداف الدراسة:
د.....	مبررات اختيار الموضوع:
ه.....	حدود الدراسة:
ه.....	المنهج المتبع وادواته:
ه.....	صعوبات الدراسة:
و.....	الدراسات السابقة:
ح.....	هيكل الدراسة:
9.....	الفصل الأول، الإطار النظري للدراسة
10.....	تمهيد:
11.....	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
11.....	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12.....	المطلب الثاني: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
14.....	المطلب الثالث : أنواع واشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15.....	المطلب الرابع: اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15.....	المطلب الخامس: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16.....	المبحث الثاني : ماهية المناولة الصناعية
16.....	المطلب الأول: ماهية المناولة الصناعية
19.....	المطلب الثاني: أنواع المناولة الصناعية
20.....	ثالثا-أنواع المناولة حسب تفويض العمل:
20.....	رابعا- المناولة حسب محل التطبيق:
20.....	خامسا- مناولة حسب درجة تعقد العلاقات:
21.....	سادسا- مناولة حسب الموضوع:
22.....	المطلب الثالث أهمية المناولة الصناعية وأسباب اعتمادها
23.....	ثانيا- أسباب و مبررات اللجوء للمناولة:
27.....	المطلب الرابع : خصائص المناولة الصناعية
28.....	المطلب الخامس : مزايا و عيوب المناولة الصناعية
28.....	أولا - مزايا المناولة الصناعية:
29.....	ثانيا- عيوب المناولة الصناعية:
31.....	خلاصة الفصل الأول:
32.....	الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي للدراسة Error! Bookmark not defined.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمساهمة المناولة الصناعية في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Error! Bookmark not defined.

تمهيد:	33
المبحث الأول: واقع المناولة الصناعية ونشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
المطلب الأول: تشخيص واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية	34
المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال ترقية المناولة من خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
المطلب الثالث: معوقات ترقية المناولة الصناعية في الجزائر	43
المبحث الثاني: ماهية بورصة المناولة والشراكة في الجزائر	43
المطلب الأول: ماهية بورصة المناولة والشراكة الجزائرية	43
ثانيا - تعريف بورصات المناولة والشراكة الجزائرية:	44
ثالثا- دور بورصات المناولة والشراكة الجزائرية :	45
رابعا- الانضمام و الانسحاب من بورصة المناولة والشراكة:	45
المطلب الثاني: مهام تنظيم وسير بورصة المناولة والشراكة الجزائرية	46
ثانيا-تنظيم وتسيير بورصات المناولة والشراكة الجزائرية:	47
المطلب الثالث: القطاعات المستهدفة لبورصات المناولة الجزائرية.	49
المبحث الثالث: البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة	50
-ناحية الوسط B-A-S-T-P	50
المطلب الأول: التعريف بالبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة-ناحية الوسط -	50
ثانيا-الأعضاء المكونة للبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط:	51
ثالثا- تنظيم وتسيير البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط	52
رابعا -الهيكل التنظيمي للبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ناحية الوسط	53
المطلب الثالث : افاق البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة	58
خلاصة الفصل الثاني:	60
خاتمة	62

فهرس الجداول

21	أنواع المناولة الصناعية وتصنيفاتها	01
35	مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2021-2017	02
36	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا خلال الفترة 2022-2017	03
38	تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2022-2017	04
40	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة 2021-2017	05

ملخص

تعد المناولة الصناعية عنصراً حيوياً في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية لهذه المؤسسات. من خلال تقديم خدمات متخصصة وتكنولوجيات متقدمة، تتيح المناولة الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركيز على أنشطتها الأساسية وزيادة قدرتها التنافسية. كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوفير بيئة ملائمة للابتكار والنمو المستدام. تعتمد المناولة على تعاون وثيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، مما يعزز نقل المعرفة والخبرات الفنية. في السياق الجزائري، تُعتبر المناولة الصناعية أحد العوامل الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والحاجة إلى تنمية القطاع الصناعي. لذا، فإن تعزيز المناولة الصناعية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية.

تناولت الدراسة التطبيقية بورصة المناولة والشراكة في الجزائر، مركزة على تأثيرها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تعزيز بورصة المناولة لنشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية والاحصائيات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية : المناولة الصناعية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بورصة المناولة و الشراكة

Abstract

Industrial subcontracting is a vital element in enhancing the activities of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria, as it contributes to improving production efficiency and reducing operational costs for these businesses. By providing specialized services and advanced technologies, industrial subcontracting allows SMEs to focus on their core activities and increase their competitiveness. It also helps create new job opportunities and provides a conducive environment for innovation and sustainable growth. Subcontracting relies on close collaboration between SMEs and large companies, which enhances the transfer of knowledge and technical expertise. In the Algerian context, industrial subcontracting is considered one of the key factors supporting economic growth and diversifying income sources, especially given the current economic challenges and the need to develop the industrial sector. Therefore, enhancing industrial subcontracting can significantly contribute to achieving sustainable development and national economic goals.

The applied study focused on the subcontracting and partnership exchange in Algeria, emphasizing its impact on supporting and developing SMEs. The study aimed to analyze how the subcontracting exchange enhances partnership relations between SMEs and large companies by collecting and analyzing relevant field data and statistics.

Keywords: industrial subcontracting, SMEs, subcontracting and partnership exchange.